الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٠
الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/54/220)

تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية (A/54/45 و Corr.1 و Add.1)

مشاريع المقررات الأول والثاني والثالث (A/54/45، الفقرة ٧١ و Corr.1)؛ والرابع (A/54/45/Add.1، الفقرة ٦)

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): قبل أقل من خمس سنوات، اجتمع في كوبنهاغن رؤساء دول وحكومات وسلطات رفيعة المستوى من ١٨٦ بلدا، واعتمدوا إعلانا وبرنامج عمل يعتبران عقدا اجتماعيا جديدا على مستوى العالم كله.

ولئن لم يكن لدينا حتى الآن تقييم كامل لتنفيذ مقررات كوبنهاغن، فمن الواضح أن البيئة العالمية تغيرت تغيرا كبيرا، وليس بالضرورة الى ما هو أفضل، وبخاصة بالنسبة للمسائل الخطيرة المتعلقة بالبطالة والفقر.

وأثناء هذه السنوات القليلة الماضية، عايش المجتمع العالمي الفرص والمخاطر المتعلقة بعالم يتسم بتزايد العولمة والترابط. وأدت الأزمة المالية الدولية الى خلخلة اجتماعية حادة في بلدان كثيرة. وما زلنا نعاني من عواقب الممارسات التجارية الحمائية التي تؤثر تأثيرا سلبيا على صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية بصفة خاصة. ونشعر بآثار الدين الخارجي الذي يستنزف الموارد الشحيحة التي نحتاج إليها احتياجا شديدا من أجل التنمية، ونشهد عواقب انكماش التعاون الدولي.

وبينما نقترب من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠٠ المعنية بكوبنهاغن + ٥، لنأخذ هذه الحقائق في الاعتبار بغية التركيز بصورة أفضل في مناقشاتنا على التحديات التي تنتظرنا. وعملية التحضير للدورة الاستثنائية تتقدم تقدما كبيرا في ظل التنسيق المقتدر الذي تضطلع به شيلي. وقرار إعادة تأكيد التزامات كوبنهاغن وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة المضمونية الأولى للجنة التحضيرية يبشران بالخير.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86069

9986069

إن التنمية الاجتماعية تتطلب نموا اقتصاديا مستداما. وفي البرازيل، ونتيجة لاستقرار الاقتصاد الكلي في السنوات القليلة الماضية تقاسمت نسبة كبيرة جدا من سكاننا ثمار التنمية. ومع ذلك، لن يكون بوسعنا التغلب على الآفات الاجتماعية المعقدة التي أصابت البرازيل منذ فترة طويلة إلا عن طريق كفالة الاستقرار الطويل الأمد.

وفي سعينا لتحسين ظروف معيشة جميع البرازيليين، نقوم بإصلاحات هيكلية أساسية. وتخضع أجهزة الدولة لعملية إعادة هيكلة أساسية، ونتولى إجراء إصلاحات مالية، وإعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجري إيلاء اهتمام خاص للتعليم. وأذكر بأنه أثناء العمل التحضيري لقمة كوبنهاغن، دعت البرازيل إلى إدراج الوصول الشامل الى التعليم ضمن الالتزامات العشرة اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. وبفضل برنامج "جميع الأطفال في المدارس" وصلت نسبة القيد في مدارس البرازيل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ عاما، ٩٦ في المائة. والأهم من ذلك أن معدلي التسرب من المدارس والرسوب انخفضا انخفاضا كبيرا.

وبالنسبة للمسائل الصحية، فإن البرامج المتنوعة التي أقمناها مؤخرا أسهمت في تخفيض معدل وفيات الرضع بنسبة ٤٥ في المائة في جميع أنحاء البلاد أثناء الفترة من عام ١٩٩٤ الى عام ١٩٩٨.

وتعطي الحكومة الأولوية للقضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ونتيجة للأخذ بسياسات محددة الهدف، انخفضت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق من ٣٠,٤ في المائة إلى ٢٠,٩ في المائة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ستانيسلاوس (غرينادا).

وفي هذا الصدد، شهدنا نجاح المبادرات التي تعزز العمل الحكومي. ومثال ذلك مبادرة "تضامن المجتمع المحلي"، التي تعمل على إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني. ومنطلقها الأساسي أنه لن يمكن القضاء على الفقر وإنهاء الاستبعاد الاجتماعي إلا من خلال العمل المتضافر الذي تشارك فيه مختلف المستويات الحكومية ومختلف قطاعات المجتمع المدني.

هذه بعض أمثلة على المبادرات العديدة الجارية حاليا في البرازيل لتحسين الضمان الاجتماعي، وتوفير فرص العمل، وتوليد مصادر جديدة للدخل، وتشجيع الإصلاح الزراعي. وسنقدم تقريرا مفصلا عن هذه البرامج إلى لجنة التنمية الاجتماعية، التي كلفت بتقييم

التقدم المحرز والعقبات التي نواجهها في تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن.

ورغم التقدم الكبير المحرز، فلا يزال الطريق أمامنا طويلا وشاقا. ولا شك في أن كثيرا من العقبات التي لا تزال تواجهنا ذات طبيعة داخلية. ورغم تعقد هذه العقبات، والصعوبات الاقتصادية التي تقيد السياسات العامة، تلتزم حكومة البرازيل بالأهداف الموضوعة في هذا المجال، كما هو الحال بالنسبة للإصلاحات التي يجري تنفيذها في المجالات الإدارية، والمالية، والاجتماعية، والأمنية. ولكن لا تزال هناك عقبات أخرى تنبع من البيئة الدولية المناوئة الحالية، وهي بالتالي تتطلب التزاما مشتركا بالعمل من جانب جميع البلدان.

وإذا كان لنا أن نحقق الأهداف الموضوعة في كوبنهاغن، فينبغي لنا جميعا أن نعمل معا. وستتاح لنا فرصة أخرى، في جنيف في عام ٢٠٠٠، لكي نعيد تأكيد التزامنا بتحقيق التنمية الاجتماعية بحيث نحولها إلى تدابير ملموسة لصالح الجميع في مجتمعنا.

السيد سرقيوه (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): في البداية، يود وفد بلادي أن يؤيد البيان الذي أدلى به مندوب غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧.

لقد ساهم إعلان وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في زيادة الوعي العالمي بقضايا التنمية الاجتماعية التي أصبحت جزءا رئيسيا في خطط وبرامج التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، واعترف بأن الإنسان محور التنمية والغاية منها في نفس الوقت، ودعا كافة دول العالم إلى أن تعترف بمسؤوليتها عن تحقيق التنمية الاجتماعية لشعوبها، وأن تواصل جهودها من أجل تحسين نوعية حياة الإنسان ورفاهيته، من خلال القضاء على الفقر الذي يعتبر مطلبا أساسيا لاستقرار المجتمع الدولي، وخلق فرص العمالة الكاملة والمنتجة، وتحقيق التكافل الاجتماعي لرفاه الأفراد، وإتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية واتخاذ القرار.

لقد اعترفت البلدان النامية بمسؤوليتها الرئيسية عن تنميتها الاجتماعية على الصعيد الوطني، وبذلت جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماتها تجاه برنامج عمل كوبنهاغن. ورغم ذلك، فإن التقدم المحرز لا يزال ضئيلا، فالأغنياء يزدادون ثراء والفقراء يزدادون فقرا. ولا يزال هناك ما يزيد على بليون شخص يعيشون في حالة فقر مدقع. والعاطلون عن العمل يزدادون باستمرار. وتفاقم أوجه عدم التكافؤ في بلدان عديدة أصبح يهدد استقرارها وسلامتها الإقليمية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فقد أدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول النامية الى قلة الموارد المالية اللازمة للتنمية الاجتماعية، مما أثر تأثيرا سلبيا عليها. وإدراكا للتحديات التي تواجه البلدان النامية في سعيها نحو تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل كوبنهاغن نأمل من الدول المتقدمة النمو، ومؤسسات التمويل الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظمات الدولية الأخرى، أن تعمل على إيجاد بيئة دولية عادلة ومؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكفل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ الأهداف المتفق عليها في قمة كوبنهاغن، وإلغاء عبء الديون الخارجية وفوائدها المستحقة على البلدان النامية أو التخفيف منها، وتسهيل وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وحصول البلدان النامية على أسعار عادلة ومنصفة لسلعها الأساسية التي شهدت انخفاضا مستمرا مقارنة بأسعار السلع المصنعة، والعمل على تهيئة بيئة دولية تعمل على إعطاء الأولوية للتسهيلات الطويلة الأجل للمشاريع الإنتاجية، وخاصة الغذائية، بضمانات دولية، على نحو يستجيب لأولويات البلدان النامية في مجال الحصول على الغذاء؛ وإعادة النظر في مؤسسات بريتون وودز وتطويرها لتصبح أكثر قدرة على معالجة الأزمات المالية التي تمر بها البلدان النامية، وتسهيل حصولها على تمويل برامجها الإنمائية بشروط تسهيلية، وعدم ربط التعاون الاقتصادي الدولي بشروط سياسية لا صلة لها بالاقتصاد والتجارة، مثل فرض نظم سياسية واقتصادية معينة للتعاون الدولي لاعتبارات سياسية، الأمر الذي يتناقض مع خيارات الدول، الاقتصادية والاجتماعية، وينتهك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ويجب أن نعمل على دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتسهيل حصولها على المعرفة والتكنولوجيا، وتسهيل تدفق الموارد المالية إليها سواء في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وإلغاء التدابير الاقتصادية القسرية بكافة أشكالها، التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة على بعض البلدان النامية من أجل

ممارسة الإكراه السياسي والاقتصادي عليها؛ والقضاء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة التي تحد من قدرة البلدان النامية على التحكم في الأسواق العالمية وتعمل على تهميش دورها في الاقتصاد العالمي.

إن الحالة الاجتماعية في القارة الأفريقية لا تزال حرجة رغم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في قمة كوبنهاغن. فلا يزال الفقر يضرب بجذوره في أغلب دول القارة الأفريقية حيث يعتبر ٤٤ في المائة من سكان أفريقيا من الفقراء؛ إضافة إلى استمرار مرض "الإيدز" في الانتشار بصورة تهدد القارة بأكملها، وغيره من الأمراض المتوطنة كالملاريا، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وتراكم أعباء الديون الخارجية لهذه القارة، التي وصلت إلى ٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٨.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي التوصية التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها عام ٢٠٠٠، لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن هذه التوصية التي تتعلق بإدراج مسألة الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا في إطار المبادرات الإضافية التي يتعين إدراجها ضمن نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

لقد أيدت بلادي نتائج وتوصيات مؤتمر كوبنهاغن، واتخذت جملة من التدابير والسياسات الاجتماعية والاقتصادية توجهت نحو ضمان الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية، وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، في ظل ضمانات تشريعية وقانونية راعت في الاعتبار تحقيق التوازن بين احتياجات الفرد والمجتمع، وكلفت مجانية التعليم للجميع حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ومجانية الخدمات الصحية، وخدمات الضمان الاجتماعي التي تقدم بالمجان للأرامل والمعاقين والعجزة، وتعزيز دور المرأة في التنمية، والمحافظة على الأسرة باعتبارها أساس المجتمع، والنهوض بحقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري القائم على أساس سيادة القانون والمشاركة الكاملة في اتخاذ القرار. وقد انعكس ذلك إيجابيا على نوعية الحياة للمجتمع الليبي، وتلبية احتياجاته الأساسية من الخدمات الاجتماعية رغم الجزاءات الاقتصادية القسرية التي تعرض لها الشعب الليبي في بداية التسعينات، والتي ألقت بظلال قاتمة عليه، وكبدته خسائر مادية وبشرية فادحة، وساهمت في عرقلة البرامج والخطط الموجهة للتنمية الاجتماعية.

في الختام يشيد وفد بلادي بالجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المقرر عقدها عام ٢٠٠٠، لاستعراض وتقييم نتائج قمة كوبنهاغن، ويؤيد توصيتها الهادفة إلى اعتماد هدف التخفيف من حدة الفقر، وتخفيض عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ومما لا شك فيه أن التحضير الجيد لهذه الدورة، وانعقادها ونحن على أعتاب الألفية الجديدة في سويسرا التي تتمتع بإمكانيات هائلة لاستضافة هذه الدورة الاستثنائية سيعطيان الفرصة للمجتمع الدولي كي يؤكد من جديد التزامه السياسي بإعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاغن، واستعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي حالت دون تنفيذه واتخاذ مبادرات إضافية لتحسين الحالة الاجتماعية في العالم.

السيد فارار (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يمثل عام ٢٠٠٠ الذكرى السنوية الخامسة لانعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٥، ولدى انعقاد القمة الاجتماعية في كوبنهاغن، شدد آل غور، نائب الرئيس، على أهمية التنمية المستدامة التي تتركز على الشعب. وكانت كلماته مهمة حينئذ تماما مثلما هي مهمة الآن: فلا يمكن أن ننجح إذا كنا لا نعامل الفقراء إلا على أنهم متلقون سلبيون للمساعدة، سواء كانت للرعاية الاجتماعية أو للغذاء أو للرعاية الصحية، وينبغي صوغ نهج يمكّن الأفراد من أن "يصبحوا شركاء ناشطين في إدارة مصائرهم". وعلينا أن نهتدي إلى روابط جديدة لشعبنا مع حكومة تعمل بشكل أفضل وبتكلفة أقل وتركز على النتائج.

وبغية تعزيز التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي من أجل أولئك الذين وقعوا في شراك الفقر، ينبغي العثور على طرق جديدة، من قبيل الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، وتقديم المساعدة التقنية لتطوير المؤسسات، وإصلاح السياسات، وتعزيز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب.

ولا يمكن عزل السياسات الاقتصادية عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي تطبق فيه. وتؤيد الولايات

المتحدة الاتجاه السائد في المجتمع الدولي وكذلك في وكالات الإقراض المتعددة الأطراف، نحو مراعاة الآثار الاجتماعية لدى صوغ وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. ونحن نرحب بقيام صندوق النقد الدولي بإعادة تقييم الأهداف المالية، وتشديده من جديد على تخفيض الفقر والحفاظ على مستويات إنفاق كافية للأغراض الاجتماعية. ونرحب أيضا بمبادرة البنك الدولي المتصلة بإنشاء إطار شامل للتنمية. ومن الواضح، أنها تسلم هي الأخرى بأن التنمية تتطلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة التي تطبق داخل إطار مؤسسي داعم.

وفي الوقت ذاته، نؤمن بقوة بأن الحكم السليم يشكل عنصرا حيويا في تهيئة بيئة مؤاتية. وتشكل الانتخابات الحرة والمنتظمة، وسيادة القانون، والشفافية في العمليات السياسية، والحكومات التي تخضع للمساءلة، ووسائط الإعلام المستقلة والحرة، اللبنات الأساسية لمجتمع مستقر. والأساس الذي يستند إليه نهجنا في مجال التنمية الاجتماعية هو الحريات السياسية والدينية، واحترام حقوق الإنسان. ويهتدي عملنا بمبدأ المبادرة الفردية والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين. وتشكل تنمية القدرات البشرية، والنمو الاقتصادي، والمجتمع المدني، وتهيئة بيئة مأمونة وصحية، الأساس الذي تستند إليه التنمية المستمرة. وقد عززت قمة كوبنهاغن المفهوم القائل بأنه لا يمكن التخفيف بشكل كبير من الفقر إلا من خلال تطبيق سياسات تعزز خلق فرص العمل، وأن العمال الذين يتمتعون بالحماية التي توفرها معايير العمل الأساسية من الأكثر ترجيحا أن يحققوا إمكاناتهم البشرية.

والقمة الاجتماعية بوصفها مؤتمرا لعقد الالتزامات، فتحت مجالا جديدا بعقد التزام محدد بتحقيق المساواة للمرأة وتمهيد الطريق في بيجين أمام خطة العمل التطلعية لحقوق الإنسان. ومن واجبنا أن نواصل إيلاء اهتمام خاص للمرأة. ويجب أن نسلم بأن المرأة تتحمل بشكل غير متناسب عبء العمل غير المدفوع الأجر، مثل تربية الأطفال والاضطلاع بالأعمال الزراعية على مستوى الأسرة. وينبغي أن نتأكد من أن عملهن يلقى التقدير وأن بإمكانهن الحصول على قدر متساو من الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، وأنهن يشاركن بشكل كامل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهن. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، نود أن نشدد على أهمية توفير فرص متساوية للبنات لكي يتلقين التعليم ويشاركن في جميع جوانب الحياة، وأن يحققن النجاح في أي عمل يخترنه. وينبغي ألا توصد أية أبواب أمام أي شخص بالاستناد إلى نوع الجنس.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بأهداف القمة الاجتماعية، ولقد أحرزنا تقدما كبيرا في مجال دعم الأسر من خلال استحداث برامج للربط بين الآباء والأبناء، ومن خلال مشاريع الرعاية الاجتماعية التي تعد الفرد للعمل، من أجل تنمية مهارات العمل التي تشجع مواطنينا على أن يصبحوا مستقلين اقتصاديا. وزدنا من تمويل التعليم من خلال الاستثمارات الاتحادية، وسعينا إلى إرساء مستويات للتعليم وعززنا سياساتنا في مجال الرعاية الصحية لكي نخفض من معدل وفيات الرضع، ولكي ننشئ مؤشرات لرفاهية الطفل. واعتمدنا سياسات للحد من الجريمة بمشاريع مبتكرة مثل توفير المنح في مجال تطوير الأحياء السكانية. وطبقنا سياسات لتوسيع نطاق التوظيف وإصلاح نظم الرعاية الاجتماعية. وقد أسهم التقدم المحرز في هذين المجالين إسهاما كبيرا في رفع المستويات المعيشية للمواطنين الأمريكيين العاديين.

بيد أننا ما زلنا في حاجة إلى أن نكفل لكل أفراد مجتمعنا المشاركة في ثمار النمو الاقتصادي والاستمتاع بها. ونحن نسعى إلى إنشاء نظام اجتماعي أكثر إنصافا، مع إيلاء الاهتمام لشواغل الأقليات والنساء والشباب وكبار السن والمعوقين. وقد رفعنا الحد الأدنى للأجور، وقمنا بالمزيد من الإصلاحات في مجال التأمين الصحي، بما يعود بالفائدة على الأفراد العاملين وأسرهم.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن الشيخوخة. فنحن جميعا على علم بالتقديرات الديمغرافية المختلفة بشأن ما ستكون عليه شيخوخة السكان في القرن القادم، وجميعها تشير إلى الأشخاص الذين تجاوزوا سن الـ ٦٠ بوصفهم الفئة السكانية الفرعية الأسرع نموا في العالم كله. ونحن بحاجة إلى سياسات وبرامج لمعالجة احتياجات شيخوخة السكان. ونحتاج إلى ضمان أن تشمل مناقشاتنا لقضايا من قبيل الفقر وحقوق الإنسان، كبار السن أيضا. ونأمل أن تواصل الدول والمنظمات الدولية، بعد انقضاء السنة الدولية لكبار السن، بحث القضايا العديدة المعقدة والمترابطة المتعلقة بامتداد العمر.

وما زالت حكومة بلدي ملتزمة بتحسين نوعية الحياة لكبار السن، وللتدليل على التزامنا، أكدت جانيت تاكامورا،

الوزيرة المساعدة لشؤون الشيخوخة في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية، على الخطوات العديدة التي نتخذها للحفاظ على الزخم الذي بدأت به السنة الدولية لكبار السن.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات بشأن تحديات العولمة.

لقد جلبت العولمة إلى العالم فرصا هامة وتحديات أيضا. فمع انتشار الأفكار والمعلومات بمزيد من الحرية، واستمرار التوسع في الاستثمارات على النطاق العالمي، تعاظم ترابطنا الجماعي المتبادل، وأصبح أمننا ورفاهيتنا الاقتصادية متشابكين بشكل متزايد. ويمكن أن تكون للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في جزء ما من العالم مضاعفات سريعة في جزء آخر. وقد أسهمت العولمة في رفع المستويات المعيشية في جزء كبير من العالم، وفي تخفيض لم يسبق له مثيل في معدلات الفقر خلال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، بالرغم من الاضطرابات المالية التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا. وفيما نتطلع إلى المستقبل، يمكننا أن نستمد الدروس من الماضي الحديث. فالاقتصادات التي تعرضت لأقسى الضربات كانت تجمع بينها مواطن ضعف مشتركة، من قبيل قرارات الاستثمار السيئة أو النظم المصرفية الضعيفة التي لا تخضع لإشراف كاف.

إن الأزمة المالية وآثارها الاجتماعية تستدعي نظرة جديدة إلى السياسات الاجتماعية التي يمكن أن تخفف من الآثار السلبية للعولمة. فالتقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي يمكن أن تترجم إلى تخفيضات في الأجور الحقيقية وفقدان الوظائف المؤقتة، وفي أسوأ الأحوال، تصبح بعض الأسر غير قادرة على الحصول على الغذاء أو الملبس أو المأوى. ولكي تكون الأسر على استعداد لمواجهة التغيرات التي تصحب تحرير الاقتصاد والعولمة، يجب أن يكون لديها بعض الثقة في وجود شبكة للأمان الاجتماعي تساعدها على مواجهة أية صدمات.

واسمحوا لي أن أتناول باختصار بعض الاستراتيجيات الاجتماعية التي نرى أنها أساسية لتحقيق نمو قادر على تحمل الصدمات.

إن أهم استثمار يمكن أن يحققه أي اقتصاد هو الاستثمار في الناس. وينبغي أن تتاح الفرصة لكل الأسر لكي تسهم في النمو الاقتصادي، وتتشاطر فوائده. وهذه الفرص تعززها السياسات الحكومية التي تساعد على تهيئة البيئة المؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن بين الخطوات العديدة التي ينبغي اتخاذها، إقرار حقوق ملكية واضحة لصغار ملاك الأراضي وملاك البيوت، والقضاء على التمييز في محل العمل، وتركيز النفقات الاجتماعية الحكومية على الرعاية الصحية، والتعليم الأساسي.

أما خلق فرص العمل فهو الأساس الذي يستند إليه أي مجتمع اجتماعي سليم. ومن المعروف أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخلق وظائف أكثر وأسرع وبمرونة أكبر مما تفعله المشاريع الأكبر حجما. ومناخ الاستثمار المفتوح والشفاف الذي يستند إلى سيادة القانون، يدعم إنشاء هذه الأعمال التجارية. وينبغي وضع السياسات التي تكفل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على قروض على أساس عادل ومنصف وعريض القاعدة.

والتنسيق بين المانحين أمر هام أيضا. فوفقا لما ذكره من قبل خلال هذا العام السفير ألان لارسون أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي وجود تعاون وثيق بين البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي، لكي تكفل دمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعقدة في برامج كل مؤسسة من هذه المؤسسات. وينبغي أن يعمل المانحون مع الحكومات المقترضة لضمان إدماج برامجهما في إطار إنمائي متسق وشامل.

ولقد كانت الولايات المتحدة دوما نصيرا قويا لتوسيع نطاق البلدان المستفيدة من تخفيف الديون المقدم إلى أشد البلدان فقرا. فقد صدق وزراء مجموعة الـ ٧ ووزراء آخرون على مبادرة كولون للتخفيف بشكل أسرع وأعمق وأوسع من عبء الدين في الإطار المعزز لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه المبادرة ستقوي الصلة بين تخفيف الدين والحد من الفقر بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة، والتي تطبق برامج معتمدة للإصلاح الاقتصادي.

وفضلا عن ذلك، أعلن الرئيس كلينتون مؤخرا أن الولايات المتحدة ستسعى إلى شطب ما يصل إلى ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة على البلدان التي تشملها مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عندما تستخدم تلك البلدان الأموال التي وفرتها من إجراءات

تخفيف الديون في تمويل برامج تخفيض الفقر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعوبها. وتأمل الولايات المتحدة أن تُشارك بلدان دائنة أخرى في هذا الجهد الإضافي.

وكما قال الرئيس كلينتون في منتدى مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا المحيط الهادئ الذي عقد مؤخرا في نيوزيلندا، يجب أن نواصل بذل الجهود لتغيير وجه الاقتصاد العالمي. وبالعمل مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ينبغي أن نعزز شبكات الأمان، حتى يمكن للعاطلين عن العمل أن يحصلوا على تأمينات ضد البطالة، وعلى تدريب مهني، وحتى لا يكون الأطفال المفقرون أول ضحايا التدهور الاقتصادي تضررا. وصندوق النقد الدولي لديه الآن أموال خاصة لمساعدة أي بلد على تفادي الإصابة بعدوى الأزمات المالية - وهو شيء عملت الولايات المتحدة جاهدة من أجل تحقيقه. وينبغي أن نواصل تطوير هذه الأدوات.

وركز الرئيس كلينتون في نيوزيلندا أيضا على ضرورة أن تعمل الاقتصادات البازغة على تحقيق هذا الهدف. وينبغي لها أن تواصل إعادة هيكلة نظمها المصرفية، وأن تجعل مؤسساتها أكثر قابلية للمساءلة، وأن تقلل من الاعتماد على القروض القصيرة الأجل، وأن تشجع زيادة الاستثمار المباشر. كذلك تحتاج البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية إلى مواصلة العمل من أجل زيادة الشفافية وتعزيز إدارة المخاطر، وزيادة الإفشاء في المؤسسات المالية.

ولئن كانت جميع هذه التدابير والتوصيات بالغة الأهمية، فإننا نود مرة أخرى أن نؤكد الأهمية الأساسية للحكم الرشيد وسيادة القانون. فالفساد ينهش الأعضاء الحيوية للنشاط الاقتصادي والمؤسسات الديمقراطية، ويضعف الأسس التي يقوم عليها النمو. ونرى أن الحكم الرشيد قضية حاسمة الأهمية وينبغي تناولها على الصعيدين الدولي والوطني. وسيادة القانون ووجود نظام سياسي ديمقراطي يمكن فيه للشعب أن يختار حاكمه وأسلوب حكمه، عنصران أساسيان لبيئة مستقرة يمكن أن يعيش الشعب فيها ويزدهر. ومع أن المساعدة الدولية وتخفيف الديون لهما أهمية واضحة، فإن آثارهما الإيجابية تعتمد على بذل جهود وطنية سليمة صوب الإصلاح الاقتصادي والهيكلي والحكم الرشيد الذي يستطيع في ظله القطاع الخاص والمجتمع المدني أن يلعبا دورا منتجا.

أخيرا نحتاج إلى أن نعمل معا وأن نواصل جهودنا لتحسين نوعية الحياة لمواطنينا ونحن على أعتاب ألفية جديدة. ونحن مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي حتى نضمن أن أطفالنا يمكنهم أن يشبوا في بيئة آمنة وصحية ومزدهرة.

السيد كارانزا - سيفونتس (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): بدأت مناقشاتنا منذ قليل، وأود أن اقتصر في كلمتي على بعض الملاحظات العامة. وعلى خلاف ما حدث في السنوات السابقة، عندما قيَّمنا نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بجميع جوانبها الموضوعية، سأركز اليوم على مهمتنا المباشرة: الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستتناول هذا التقييم على وجه الحصر وبتعمق.

ولا يخفى على أحد أن الأمم المتحدة بدءا من عام ١٩٩٠ روجت لعدة مؤتمرات رفيعة المستوى، كان بعضها على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، لاستكشاف مختلف القضايا التي اعتبر أن لها أولوية في تنمية بلداننا. وفي جميع المؤتمرات تقريبا تقرر عقد اجتماعات أخرى بعد خمس سنوات لتقييم تنفيذ ما اتفق عليه، والنظر فيما إذا كان من المستصوب أن نستكشف إجراءات ومبادرات إضافية لاعتمادها.

حدث هذا في حزيران/يونيه الماضي، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق ببرنامج عمل القاهرة، ومنذ أسبوع فقط فيما يتعلق ببرنامج عمل برنادوس. وبرنامج وخطة عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية يحضان على مثل هذه الممارسة. والالتزامات الرئيسية الـ ١٠ الواردة في الإعلان تطرح سلسلة من القضايا وبالتالي تسهل تقييم الإنجازات وأوجه القصور في تنفيذها، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

وبدلا من الخضوع لإغراء التفاوض حول مجموعة جديدة من الالتزامات أو تنقيح ما اتفقنا عليه بالفعل، يجب أن نتقيد بما قررته الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٦١/٥٠ وهو،

"... عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات".

وبعبارة أخرى ينبغي أن تكون أهداف تلك الدورة إعادة تأكيد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة، وليس التفاوض بشأنهما.

وربما كان الخلط بين هذين النهجين المتضاربين هو السبب الذي يفسر خيبة أمل وفود عديدة، بما فيها وفد بلدي، إزاء التقدم الذي أحرز حتى الآن في اللجنة التحضيرية التي عقدت أول دوراتها الموضوعية في أيار/مايو الماضي. وترجع خيبة الأمل هذه إلى حقيقة أن الأنشطة الرئيسية للجنة التحضيرية في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٨ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لم تسفر إلا عن اعتماد مقررات سوت مسائل شكلية أساسا، بدلا من المسائل المضمونية التي كان ينبغي للجنة التحضيرية أن تتناولها. ولا يزال الجزء الموضوعي، وهو أصعب الأجزاء، ماثلا أمامنا، والوقت يمر سريعا.

وعلى الرغم من أن الظروف ستكون قد تغيرت دون شك فيما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ فيجب ألا ننسى الصعوبات التي واجهتنا في عمليات مماثلة استهدفت إعادة التفاوض بشأن إعلانات أو برامج عمل أو كليهما معا. وزاد من تعقد هذه العمليات ظهور مجموعة غزيرة من العناصر التي لم تكن جديدة فحسب بل كانت مثيرة للجدل أيضا ورفضتها مؤتمرات القمة المعنية. وأدى هذا إلى جولات لا نهاية لها من المفاوضات المطولة التي لم تؤد إلا إلى تبديد لا لزوم له لطاقات الوفود.

وقد يكون السبب هو أن الصعوبات التي تواجه اللجنة نشأت أيضا من التطورات الحديثة ذات الصلة. وكما هو معروف للجميع فإن الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق جميع أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، هو وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. ومنذ ١٩٩٧ لم يتوفر هذا الشرط بالنسبة لغالبية البلدان النامية. بل على العكس من ذلك، شهدنا في السنتين الماضيتين جهودا يائسة في بلدان كثيرة من بينها بلدي، لحماية الوظائف في ظل خلفية من تباطؤ واضح في النشاط الاقتصادي، ولتبرير الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام لدعم القطاعات الاجتماعية في وسط تقلص القدرة على توليد موارد مالية، الأمر الذي جعل سياسة ربط الأحزمة على البطون سياسة لا مفر منها.

والتقدم الذي حدث في الالتزام بروح كوبنهاغن والذي أحبطته النكسات التي حدثت في عالم حقيقي يتسم بمستويات دنيا من النشاط الاقتصادي، يستحضر في أذهاننا صورة بلدان جرت لاهثة لمجرد أن تبقى في مكانها، وإن كان من الممكن أيضا أن تجد نفسها تتراجع إلى الوراء. بيد أن الدورة الاستثنائية ستعالج هذه المسائل كلها. وينبغي أن نسأل أنفسنا الآن، كيف نحرز تقدما في الإعداد لتلك الدورة.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الجمعية العامة هي التجسيد الحقيقي للعملية الحكومية الدولية، يمكننا أن نتوقع منها أن توفر لنا إطارا محددا لمتابعة تنفيذ إعلان وخطة عمل كوبنهاغن. ويمكن أن يتحدد هذا الإطار على نحو ملموس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبصفة خاصة في لجنة التنمية الاجتماعية.

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي لنا أن نستفيد إلى أقصى حد ممكن من هذه الفرصة. ونحن نرحب بالقرار الذي يُعين، كأولوية عليا للدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، النظر في كيفية مشاركة اللجنة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. والوظيفة التنسيقية التي ستؤديها اللجنة في تلك الدورة لها أهمية حيوية.

فستعمل اللجنة نفسها كهيئة تنسيقية يتم فيها تقديم التقارير وتقاسم الخبرات الوطنية قبل تقديم نتائج عمل اللجنة إلى اللجنة التحضيرية في شهر شباط/فبراير المقبل.

ونرى أنه ينبغي أن تعتمد اللجنة التحضيرية نصا جديدا متفقا عليه، يعبر عن مجموعة الملخصات والمقترحات التي وضعت على أساس الوثائق المقدمة من البلدان ومن منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي أن يعكس الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ التزامات كوبنهاغن وبرنامج العمل الذي أعدته الأمانة العامة كمساهمة في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية.

وختاما، نرى أنه ينبغي أن تسعى الوفود جاهدة في المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة التحضيرية فيما بين الدورات، لكي تتمكن من تقديم نص جديد منقح إلى اللجنة في دورتها الثانية، وينبغي أن يكون ذلك النص متفقا مع الأهداف المتوخاة، وأن ييسر اعتماده. وهكذا يمكننا أن نختتم العمل الموضوعي للدورة الاستثنائية بسرعة أكبر.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اجتمعنا في كوبنهاغن قبل خمسة أعوام لنبحث عن السبل التي تؤدي إلى تحسين أقدار كل سكان العالم في السنوات المقبلة. وقد توجت أعمال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي تمثلت فلسفتها التوجيهية في وضع احتياجات البشر وحقوقهم في مركز كل سياساتنا، باعتماد ثلاثة أهداف أساسية وهي: استئصال الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي.

ومع ذلك، فقد ثبت منذ ذلك الوقت أن هذه الأهداف بعيدة المنال. فانتهاء الحرب الباردة واكبه مجيئ حقبة جديدة جلبت معها مخاطرها الخاصة؛ فاندلعت صراعات مسلحة في بقاع كثيرة من العالم بما يهدد تنمية مجتمعاتنا. ونحن كشهود على هذه المشاهد المروعة، علينا أن نسلم بأن السلام والمصالحة ضروريان لتحقيق أهداف كوبنهاغن. وفي هذا الصدد يكون من الحتمي بالنسبة لنا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن نعبئ مواردنا في خدمة منع نشوب الصراعات وحل جميع الصراعات بالوسائل السلمية.

ومن التحديات الأخرى التي اتسمت بها الحقبة الجديدة مسألة العولمة. وعلى الرغم من أن تيار العولمة الذي يكتسح عالمنا قد فتح مجالات هائلة جديدة من الفرص، فإنه أيضا زاد من تفاقم التباينات الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترابط المتعاظم بيننا جعل من شبه المستحيل احتواء الأزمات التي من قبيل الاضطرابات الاقتصادية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية.

ولا بد من ملاحظة أن المشاكل التي نتولى الآن معالجتها يتحمل عبئها الأكبر أحد القطاعات السكانية الضعيفة بشكل خاص، وهو قطاع المرأة. فالمرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالفقر، والبطالة، ونقص التكامل الاجتماعي. كما أن تحديات الحقبة الجديدة تهددها بالمزيد من التهميش. وعلى ذلك ينبغي أن تشدد المبادرات المتعلقة بالسياسة العامة تشديدا خاصا على قضايا المرأة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية.

والآن، وبعد أن وضعنا أهدافنا، يتعين علينا أن نحدد العقبات التي تقف في طريقنا نحو التنمية الاجتماعية، لأننا عندئذ فقط يمكننا أن نستنبط الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على تلك العقبات. ومن دواعي التفاؤل لوفد بلادي في هذا الخصوص أن الدورة الاستثنائية التي ستعقد في جنيف في العام المقبل، وعملية التحضير لها، سيوفران محفلين مناسبين للتبادل المثمر للأفكار والخبرات بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية.

وفي حين أنه لا يمكن أن تكون هناك أية مبالغة في توكيد أهمية الجهود التي تبذل على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإن المسؤولية الأساسية للتنمية الاجتماعية تقع على عاتق الدول نفسها. والمسائل التي حددناها كأهداف أساسية مسائل شخصية إلى حد بعيد، وهي تمس حياتنا شأنها شأن مسائل أخرى قليلة. لهذا السبب، ينبغي أن تكون جهودنا قريبة من الواقع الذي نعيشه حيث تكون قادرة على الوصول إلى جذور المشاكل وتشعباتها.

لقد خطت جمهورية كوريا على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية خطوات هائلة على طريق التنمية الاجتماعية. ولئن كانت بعض مجالات التنمية الاجتماعية قد احتلت مكانا قصيًّا في بعض الأحيان لصالح السعي لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن بلادنا أحرزت تقدما كبيرا وبوتيرة سريعة بدرجة ملحوظة. بيد أننا تعرضنا في عام ١٩٩٧ لأزمة اقتصادية طاحنة قضت على الكثير من إنجازاتنا التي حققناها بشق الأنفس. وكان وقع الأزمة أشد على المحتاجين والمستضعفين، وزاد اتساع الفجوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، مما هدد التكامل الاجتماعي لبلدنا.

ومع ذلك، أمكن التغلب على تلك الأزمة الاقتصادية بفضل الجهود المتواصلة المبذولة من جانب الحكومة والشعب، ومرة أخرى أخذ اقتصادنا الوطني يتسع، وأصبح الرأي السائد الآن أننا تخطينا الفترة العصيبة. وتشير التقديرات إلى توقع تحقيق نمو اقتصادي بنسبة تبلغ نحو ٧ في المائة هذا العام، مقارنة بانكماش العام الماضي الذي بلغت نسبته ٥,٨ في المائة. وستؤدي استعادة اقتصادنا لمسيرته إلى تعزيز أهداف تنميتنا الاجتماعية وإعطاء زخم جديد لجهودنا.

وإذ ندرك أن أوجه الخلل الهيكلي كانت السبب الجذري للأزمة الاقتصادية، فإن حكومة جمهورية كوريا تقوم الآن بإصلاحات جسورة في أربعة قطاعات أساسية وهي: القطاع المالي، وقطاع الشركات، والقطاع العام، وقطاع العمالة. وتأمل حكومة بلادي في أن يتسنى لها، من خلال توطيد استقلالية الإدارة، والشفافية، والمساءلة في

هذه القطاعات، تعزيز مبادئ الديمقراطية والاقتصاد السوقي بما يسمح بازدهارها في كل قطاعات مجتمعنا.

وتقوم حكومة بلادي، بالإضافة إلى اضطلاعها بالإصلاح الهيكلي، بإطلاق مبادرات مبتكرة وذات فكر تطلعي لتحقيق الرفاهة. ومن بين هذه المشاريع مشروع "رؤية لحالة الصحة والرفاهة على الصعيد الوطني حتى عام ٢٠٠٠"، الذي أُعلن هذا العام بمناسبة يوم التحرير الوطني. وهدف هذا المشروع ذو شقين: الأول إدخال أهداف التنمية الاجتماعية في برامجنا الإصلاحية، والثاني ترويج مفهوم "الرفاهة المنتجة". وتنطوي الرفاهة التقليدية على توفير ما يزيد قليلا على البر والإحسان، بينما تعني الرفاهة المنتجة إحداث ثورة في المفهوم بحيث لا يسعى فقط إلى تحسين نوعية الحياة للمستفيدين، بل يسعى أيضا إلى تحسين قدراتهم وزيادة إمكانية وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية والإسكان. وبهذا التمكين يصبح في مقدور المستفيدين من الرفاهة المشاركة والإسهام في المجتمع على نحو أكمل.

وتسعى جمهورية كوريا أيضا إلى إيجاد السبل التي تؤدي إلى تصحيح التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي. وفي اجتماع القادة الاقتصاديين للبلدان الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ المعقود هذا العام مثلا، اقترح الرئيس كيم داي جونغ على الدول الأعضاء في ذلك المنتدى أن تجري حوارا في سيول في العام القادم عن السياسات العامة يكون عنوانه "محفل سيول: نحو رخاء ووئام جديدين لبلدان منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ". وحكومة كوريا على ثقة من أن هذا المحفل سيتيح فرصة جليلة القدر لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ لكي تتشاطر ردود فعل كل منها تجاه الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وبذلك يمكنها أن تستنبط السبل التي تؤدي إلى منع تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

وعلى الصعيد الدولي، ستواصل حكومتي زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وهي المساعدات التي أخذت تتوسع منذ عام ١٩٩٥. ورغم القيود المالية التي فرضتها علينا الأزمة الاقتصادية، تعمل جمهورية كوريا أيضا على الوفاء بالالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهو الالتزام القاضي بتوفير التدريب التقني للبلدان النامية. ولقد مكنتنا المعونة الدولية من التغلب على الفقر وإقامة الأساس اللازم للتنمية المستدامة في إطار عملية بناء أمتنا؛ وجاء دورنا الآن لكي نمد يد المساعدة للآخرين.

والإنجاز العظيم الذي حققه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هو تحديد أهداف واضحة وصريحة. ومهمتنا الآن هي تقييم التقدم الذي أحرزناه حتى الآن لضمان ترجمة مُثل كوبنهاغن العليا إلى إجراءات واقعية ملموسة. ونظرا لأن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتشابك تشابكا يتعذر فكه، فلا بد أن يكون نهجنا شاملا في نطاقه ومبتكرا في طبيعته. ولتحقيق أهدافنا، لا بد أن نسخّر العناصر الإيجابية من العولمة وأن نستغل مختلف القوى ذات المدى العالمي، مثل وسائط الإعلام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني - بما فيه، ضمن جملة أمور، المنظمات غير الحكومية. إلا أن هذه الحملة العريضة القاعدة تتطلب قيادة قوية، ولذلك، يحث وفدي الأمم المتحدة على أن تستعمل ولايتها العالمية لكي تواصل قيادة جهودنا.

وإذ نطرح جانبا التراث القديم المتخلف عن الحرب الباردة ونتطلع قدما إلى مطلع الألفية الجديدة، نقف على أهبة الاستعداد في منعطف تاريخي في عملية تنميتنا الاجتماعية. ومن هنا، تبشر الدورة الاستثنائية في جنيف بأن تكون حدثا محوريا يمكننا عنده أن نتطلع إلى الوراء لنلقي نظرة على السنوات الخمس الماضية ولنصقل جهودنا ونضاعفها بينما نستعد للتحديات التي تنتظرنا. ومن جهتنا تتعهد جمهورية كوريا بأن تقدم أقصى دعمها لهذا المسعى الحيوي الذي يستحق العناء. وسنسهم بالكامل في الدورة الاستثنائية وعملياتها التحضيرية.

وإذ نُقيم التقدم الذي أحرزناه منذ كوبنهاغن، دعونا نقيم إنجازاتنا وأوجه تقصيرنا بنظرة ناقدة، لأن الوجهة التي سنختارها الآن ستشكل العصر المقبل.

السيدة بارتيبان (ماليزيا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مضت أربع سنوات منذ التقى قادة ١١٧ بلدا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن وقطعوا على أنفسهم التزاما بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل للتنمية الاجتماعية لتعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وتحسين أحوال البشر والتكامل الاجتماعي

على كل من الصعيد الوطني والإقليمي، والدولي. وكان من المقرر تحقيق ذلك بإجراءات تستهدف تعزيز التكامل الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للفئات المحرومة والفئات المهمشة، وتخفيف وطأة الفقر وتخفيضه، والتوسع في العمالة المنتجة.

والأمم المتحدة الآن في غمرة التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعية، التي ستعقد في حزيران/يونيه سنة ٢٠٠٠ في جنيف. ويود وفدي في هذا الصدد، أن يُعرب عن تقديره للجنة التحضيرية نظرا لما أنجزته من أعمال، حسبما ذكرت الوثيقة A/54/45 و Add.1.

ويوافق وفدي بشدة على توصيات اللجنة التحضيرية القائلة بأن هدف الدورة الاستثنائية ينبغي أن يتمثل في إعادة تأكيد الالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن لا في إعادة التفاوض على ما اتفق عليه. ويُتوقع من الدورة الاستثنائية أن تحدد التقدم المحرز حتى الآن والقيود التي واجهتها البلدان أثناء تنفيذها لالتزاماتها، فضلا عن الدروس المستفادة من تنفيذ إعلان كوبنهاغن على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وتلتزم ماليزيا التزاما تاما بالقضاء على الفقر، وبالعمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي. وعلى الصعيد الوطني، فإن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية، حسبما دعت إليه القمة الاجتماعية، ليس شيئا جديدا على ماليزيا، نظرا لأن كل تدابيره تقريبا مدمجة فعلا في السياسات والبرامج الحكومية التي تحظى بدعم واسع. وبالإضافة إلى ذلك فإن الآليات الإدارية، والعمليات المتعلقة بتنفيذ هذه السياسات والبرامج ورصدها واستعراض فعاليتها موجودة فعلا وتؤدي مهامها بصورة فعالة.

وقد قطعت ماليزيا شوطا طويلا في تنفيذ الالتزامات العشرة التي قطعت في القمة الاجتماعية. وقد اتخذت الحكومة تدابير تكفل وجود بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية. وحددت خطة ماليزيا السابعة، للسنوات الممتدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، التدابير وسياسات الاستعراض والبرامج المتصلة بالمسائل التي ركزت عليها القمة الاجتماعية. وستستعمل الآليات الإدارية القائمة للتأكد من مستويات إنجاز ماليزيا في مجال التنمية الاجتماعية على مر الزمن.

وقد وفقت ماليزيا، بفضل سياساتها الاجتماعية - الاقتصادية وبرامجها المنفذة في مجال التنمية الاجتماعية في تخفيض معدل الفقر المدقع من ٦٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٥ في المائة في ١٩٩٩. ويبذل البلد جهودا إضافية لتخفيض هذا المعدل إلى ٥,٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠. وعلى الجانب الآخر من المعادلة فإن استعراض منتصف المدة لخطة ماليزيا السابعة كشف عن زيادة دخل الأسرة المعيشية الماليزية بنسبة ١٣,٩ في المائة. والواقع أن ماليزيا تنعم حاليا بالعمالة الكاملة نتيجة لسياساتها للنمو الاقتصادي واستراتيجياتها القائمة على عدالة التوزيع. وقد تمكنت ماليزيا أيضا من تحفيز قدرات القطاعين الخاص والعام معا، ومن تحقيق التكامل بين هذين القطاعين لتحقيق النمو المقترن بالإنصاف. ونحن نسمي هذا في ماليزيا الشراكة الذكية.

وتستبقي خطة التنمية الماليزية السابعة وتؤكد مجددا مفهوم التنمية المتوازنة، الذي أدخل لأول مرة عام ١٩٩١ كملمح رئيسي من ملامح البرنامج الإنمائي الوطني. ويُولى اهتمام جدي للاستراتيجيات الهادفة إلى توليد نمو اقتصادي سريع مستدام، وإلى ضمان تقاسم ثمار النمو الاقتصادي تقاسما منصفا بين الماليزيين، بصرف النظر عن مجموعاتهم العرقية أو الولايات التي ينتمون إليها أو إقامتهم في الريف أو الحضر. وبصرف النظر عن توفير النمو المنصف، تركز الخطة أيضا على الحاجة إلى الموازنة بين النمو وحماية البيئة وموارد ماليزيا الطبيعية.

وتمثل الميزانية المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية ١٣,١ في المائة من إجمالي الميزانية الإنمائية لماليزيا. كما ازداد التخصيص المرصود للإسكان والصحة وغير ذلك من برامج الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع زيادة تركيز الحكومة على الحفاظ على مستوى المعيشة وتقليل الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية في صفوف الفقراء والفئات الضعيفة. وفي هذا السياق، استحدثت ماليزيا عدة برامج لمساعدة الأشخاص الشديدي الفقر العاجزين عن الحصول على قروض صغيرة بلا فوائد أو ضامن. وأحد الأمثلة على ذلك هو صندوق "أمانة اختيار ماليزيا" أي صندوق النجدة الماليزية الذي تموله الحكومة، وهو يماثل في فكرته مصرف غرامين الموجود في بنغلاديش. وستواصل الحكومة اتخاذ تدابير للتوسع في البرامج الاجتماعية لا سيما فيما يختص بتوفير الخدمات والمنافع الأساسية، لتقليل التأثير السلبي الكامل للتباطؤ الاقتصادي على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل.

وفيما يختص بالتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، ستستمر ماليزيا في تقاسم خبراتها وتجاربها في مجال تنمية الموارد البشرية مع البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق برامجها المتعلقة بالتعاون التقني الماليزي.

ونحن نتفق جميعا على أن القضاء على الفقر أمر أساسي في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى توفير الأموال والموارد الإضافية لمساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية. ونحن ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها القاضي بالإسهام بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية المخصصة للبلدان النامية. ونحثها أيضا على أن تساعد البلدان النامية بأن توفر لها موارد جديدة وإضافية كي تضطلع بتنفيذ برامجها الاجتماعية، كبرامج التنمية البشرية والتعليم والتدريب الصحي.

ولقد أظهرت التقييمات الأولية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعي استجابات متفاوتة تتباين كثيرا بين بلد وبلد، بل وبين الالتزامات المختلفة داخل البلد الواحد. فلم تتول البلدان كلها نوعا واحدا من الأولوية لمختلف الالتزامات المنصوص عليها في مؤتمر قمة كوبنهاغن، بسبب اختلاف المواقف والاحتياجات. فكثير من البلدان النامية تواجه عقبات كأداء فيما تبذله من جهود لبلوغ أهداف مؤتمر القمة بسبب الصراعات الأهلية أو الكوارث الطبيعية أو نقص الموارد المالية. ومن نافلة القول أن البلدان المثقلة بالديون واجبة السداد تتعرض لضغط شديد في تخصيصها مبالغ كبيرة للتنمية الاجتماعية. كما أن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الأهلية عقبة تعترض قدرة أي دولة على النهوض بالتنمية الاجتماعية. وفي أغلب الأحيان لا يكون الالتزام بالتنمية في البلدان النامية هو المفتقد وإنما المفتقد هو الموارد - البشرية أو المادية - والدعم الدولي. ومن المؤكد أن الالتزام الصادق من جانب البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان النامية هو الذي يعزز جهودها في سبيل القضاء على أوجه التفاوت والخلل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وكما لاحظت بحق اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واتخاذ مبادرات إضافية، فإن بلوغ الأهداف المحددة في مؤتمر القمة سيكون عملية مطولة وبالغة التعقد. وتتطلب كفالة ترجمة هذه الالتزامات إلى نتائج ملموسة جهودا متضافرة ومنسقة من جانب المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. وعلى المجتمع الدولي أن يثابر في مواجهة هذه التحديات حتى تكون البشرية أسعد حالا في الألفية الجديدة.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أوضح في البداية أن ناميبيا تنضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا أمس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي يعكس بصورة كافية شواغل البلدان النامية إزاء بند جدول الأعمال موضوع المناقشة.

فقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ دلالة أكيدة على عزم المجتمع الدولي على أن تحتل التنمية الاجتماعية قمة البرنامج السياسي للحكومات. وعلى هذا، أصبح من الضروري أن يكون البشر مركز ومحور عملية التنمية، تمشيا مع الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة.

وعلى أساس القضايا التي هيمنت على المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة العالمية الأخيرة - وهي قضايا حماية البيئة وحقوق الإنسان وتعزيز حق المرأة في التنمية الاجتماعية - برز الفقر باعتباره القضية المركزية. وباعتبار أن الفقر المنتشر والمعوق في معظم البلدان النامية سيكون أحد العوامل التي تقرر نجاح أو فشل أي مبادرة إنمائية، فإن الحد من الفقر وما يرافقه من تهديد لرفاه المجتمعات بأسرها، يصبح شرطا ضروريا للتنمية.

ونحن لا تفصلنا عن الاستعراض الخمسي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعي إلا أشهر قليلة. والدلائل على أسلوب عملنا في هذه المرحلة في العالم النامي، وخاصة في القارة الأفريقية، غير مشجعة.

وأود أن أشاطر هذه الهيئة بعض الإحصاءات القاتمة عن الحالة في أفريقيا مما ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. فيقدر أن ٤٤ في المائة من الأفريقيين عموما و ٥١ في المائة ممن يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع. ووصل عبء ديون أفريقيا في عام ١٩٩٨ إلى ٣٥٠ مليار دولار أي ما يعادل أكثر من ٣٠٠ في المائة من مجموع صادرات السلع والخدمات. وتلقت أفريقيا ٤,٧ مليار دولار من الاستثمار

الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٧، أي مجرد ٣ في المائة من التدفقات العالمية. وحتى عندها تتركز هذه التدفقات بدرجة شديدة على حفنة من البلدان، ومعظمها في مجال الغاز والنفط وأنشطة التعدين الأخرى.

ويضاف إلى عبء الديون أن سياسات التكيف الهيكلي والبيئة الاقتصادية الدولية غير المتوازنة عطلت النمو، وفي بعض الأحيان قضت عليه في البلدان الأفريقية على مدى العقد المنصرم. والهياكل الاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية، تترك اقتصادات تلك المنطقة شديدة التأثر بتقلب الأسواق الدولية للسلع الأساسية، وغير مهيأة لأن تصبح جزءا من المسرح الاقتصادي العالمي.

وتمويل التنمية الأفريقية أمر بالغ الأهمية. فثمة حاجة ماسة إلى تحسين فرص وصول شعوبنا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة، وإلى تطوير البنى الأساسية. وبالإضافة إلى تلك الاحتياجات الأساسية يتطلب النجاح في إعادة توطين وإعادة دمج اللاجئين والمشردين بسبب الصراعات المزمنة والمتفرقة في أنحاء القارة، استثمارات ضخمة.

وبينما تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأساسية عن العمل في سبيل تنمية بلداننا، فلابد من أن تتوافر لشعبنا بدوره بيئة مؤاتية لتعزيز النمو. غير أن آفاق تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا تظل قاتمة نظرا لمحدودية أو عدم وجود المدخرات، ولمستويات انتشار الفقر.

وبغية الوفاء بمتطلبات تعبئة الموارد المحلية لتعزيز الاقتصادات الضعيفة في أفريقيا وتخفيف حدة الفقر هناك، ينبغي رفع المستويات الحالية لمصادر التمويل الخارجي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتيح لنا عملية استعراض التقدم المحرز والعقبات التي تعترض تنفيذ برنامج عمل القمة الاجتماعية فرصة لنكرس أنفسنا من جديد لكي ننفذ تنفيذا تاما الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن. وتشعر ناميبيا بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية أثناء اجتماعها الأول الذي عقدته في أيار/مايو ١٩٩٨، وفي الاجتماع الذي عقد فيما بين الدورتين في بداية هذا العام. وتوفر نتائج هذين الاجتماعين أساسا جيدا لمواصلة العملية التحضيرية.

وإذ نتطلع إلى انعقاد مؤتمر جنيف ٢٠٠٠، فثمة مبادرات أساسية عدة تستدعي اهتماما خاصا. وينبغي أن يكون جوهر هذا الاهتمام المتجدد ضرورة إعادة التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي؛ وإضفاء الطابع المركزي على الأهداف والأولويات الاجتماعية ووضعها على قدم المساواة مع الأولويات الاقتصادية؛ وتعزيز الإجراءات والمؤسسات من أجل الحوار الاجتماعي؛ وتعزيز إدخال المرأة في المجرى الرئيسي للحياة. والنهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتعزيز الدعم لأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ويشير تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧ بوضوح إلى أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب مسؤول عن انخفاض متوسط العمر المتوقع في ١٥ بلدا أفريقيا. ومما لا مناص منه أن أكبر الخسائر تقع في صفوف البالغين من صغار السن، وأن العديد من البلدان لم تعان فقط من خسائر مدمرة من خلال تدهور النشاط الاقتصادي بل إنها أرغمت على اللجوء إلى خيارات صعبة تتعلق بمدى ما ينبغي أن تستخدمه من مواردها المحدودة للوقاية من الأمراض وعلاجها.

والمهمة التي تنتظرنا مهمة هائلة، ومؤتمر جنيف ٢٠٠٠ يمثل خطوة أولى مناسبة للتصدي للتحدي الذي تشكله مسائل لا يمكن أن تظل بعد اليوم مستبعدة من تفكير القرية العالمية الآخذة في الانكماش. وتؤيد ناميبيا تأييدا تاما عمل اللجنة التحضيرية، ولا نزال على ثقة من أننا سنتمكن بفضل بعد نظرها من وضع أساس وطيد لبناء عالم أفضل ونحن ندخل الألفية الجديدة.

السيد إقبال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى بها الممثل الدائم لغيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وتجري هذه المناقشة في وقت بدأت فيه اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عملية استعراضها لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وكانت اللجنة التحضيرية قد طلبت في دورتها الموضوعية الأولى التي عقدت في أيار/ مايو من هذا العام، إلى الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية أن تقدم تقييماتها بشأن تنفيذ التزامات كوبنهاغن، ونحن نتطلع إلى تقديم تلك التقارير في وقت مبكر، إذ أنها ستقدم مساهمة ثرية. من أجل الاضطلاع بعملية استعراض شاملة وستساعد في اتخاذ مبادرات إضافية.

لقد كان انعقاد القمة العالمية في عام ١٩٩٥ دلالة على شعور المجتمع الدولي بالقلق العميق، إزاء ازدياد سوء الحالة الاجتماعية في العالم. وجسد أيضا الاعتراف بالنموذج الجديد للتنمية وهو أن الإنسان الفرد يجب أن يكون مشاركا نشطا في عملية التنمية ومستفيدا منها، وإنه يجب إقامة صلة بين النمو الاقتصادي وتحسين الحياة الإنسانية. وبغية تحقيق هذه الرؤية الجديدة، حددت قمة كوبنهاغن ثلاثة أهداف رئيسية كمجالات ذات أولوية وهي: القضاء على الفقر؛ وتوليد عمالة كاملة؛ والتكامل الاجتماعي. وهذه الرؤية الجديدة للتنمية غرست الأمل والتفاؤل في قلوب الملايين من العاطلين عن العمل والمنكوبين بالفقر في طول العالم وعرضه.

ومن المفارقات العجيبة أن الاستعراض الأولي لتنفيذ نتائج القمة الاجتماعية الذي اضطلعت به لجنة التنمية الاجتماعية والدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية في وقت مبكر من هذا العام خيب ذلك التفاؤل. ويوحي التقييم بأنه على الرغم من ازدياد التركيز على استراتيجيات القضاء على الفقر وتوليد فرص العمل، فإن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية، لا تزال غير منجزة إلى حد كبير. وفي بعض الأحيان، تدهورت الحالة فعلا، مع ازدياد البطالة والفقر. وفي عام ١٩٩٣، كان عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ١,٣ مليار شخص؛ وازداد الآن إلى ١,٥ مليار شخص.

وازداد أيضا التباين في الدخل بين أغنى البلدان وأفقر البلدان في العالم. وتشير تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن نسبة الدخل بين خمس البشر الذين يعيشون في أغنى بلدان العالم وخمس البشر الذين يعيشون في أفقر بلدان العالم بلغت ٧٤ إلى ١، مقارنة بنسبة ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠. وبالمثل، يسيطر ٢٠ في المائة من البلدان ذات الدخل الأعلى على ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و ٨١,٢ في المائة من التجارة العالمية، و ٩٤,٦ في المائة من مجموع عمليات الإقراض التجاري و ٩٤ في المائة من مجموع البحوث والتنمية.

وعلى العكس من ذلك، نجد أن من بين الـ ٤,٤ مليار إنسان الذين يعيشون في البلدان النامية، ثلاثة أخماسهم تقريبا يفتقرون إلى المرافق الصحية الأساسية؛ وثلثهم لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب النقية؛ وخمسهم لا تتوفر لهم إمكانية الوصول حتى إلى المرافق الطبية المتوسطة. وبالمثل، هناك ١٣٠ مليون طفل، ٨٠ في المائة منهم من الإناث، لا يذهبون إلى المدارس؛ وأكثر من ١٠٠ مليون طفل ممن دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية بصورة خطيرة؛ وفي كل عام يموت ٨ ملايين طفل تقريبا نتيجة للإصابة بأمراض كان من الممكن الوقاية منها. وهذا التناقض يبعث على الإحباط فعلا.

إننا نعيش في عالم أخذت تتقلص فيه المسافات وتزداد الفوارق. ويقال لنا إن ظاهرة العولمة تتيح فرصا وتحديات جديدة. إلا أن التنافس البشع بين قوى السوق أدى في الواقع إلى الإضرار بالبلدان النامية من خلال دفعها بصورة أكبر إلى مكان هامشي في الاقتصادي العالمي. وفي حومة التنافس الوحشي لتحقيق الربح والسيطرة على الأسواق، أصبح الفقراء في البلدان النامية مجرد كباش فداء. وأدت الآثار السلبية المترتبة على العولمة، المقترنة بانخفاض أسعار السلع الأساسية، والأثر الضار لعبء الدين الخارجي وبرامج التكيف الهيكلي وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتحيز المنظم في الأنظمة التجارية والمالية الدولية، كل ذلك أدى إلى خنق قدرة البلدان النامية على توليد موارد للاستثمار في القطاع الاجتماعي.

وهناك ظاهرة إضافية تتمثل في هجرة الأدمغة من البلدان النامية إلى المراعي الأكثر اخضرارا في بلدان العالم المتقدم النمو. وهذا يترتب عليهآثار أكثر خطورة من القيود الاقتصادية. وفي عصر المعرفة، عصر ثورة المعلومات، أصبح من المستحيل على البلدان النامية أن تحافظ على الروح التنافسية في مجال الخدمات والقطاعات الأخرى نتيجة لنزوح القوة البشرية الموهوبة والمدربة والمهنية لديها. لسبب بسيط، وهو أنها لا تستطيع تقديم حوافز مغرية لهؤلاء المهنيين المدربين تدريبا عاليا.

ومع تغير نموذج المعرفة من الكتابة التي تعتمد على الأقلام إلى الكتابة والقراءة التي تعتمد على الحواسيب وتكنولوجيا المعلومات، يخشى أن ينشأ "فصل عنصري في مجال المعلومات" في القرن المقبل. وفي نهاية القرن العشرين، قضى العالم على الفصل العنصري في مجال السياسة، ولكن مع مطلع فجر الألفية الجديدة، نحن نقف على أعتاب خطر آخر، وهو أنه، بسبب التباينات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات ومجالات المعرفة، قد ينشأ فصل عنصري في مجال المعلومات يمكن أن يضر البلدان النامية بشكل خاص في القرن المقبل إذا لم تتخذ خطوات فورية لسد الفجوة الموجودة في المعرفة والتكنولوجيا. وقبل الثورة الصناعية، كان من الممكن التعبير عن الفارق بين أغنى البلدان وأفقرها كنسبة مقدارها ١ إلى ٥؛ وفي نهاية القرن العشرين، مع نضج الثورة الصناعية، ارتفع ذلك الفارق إلى نسبة ١ إلى ٤٠٠. وثمة خطر يتمثل في أن ثورة المعلومات، في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة، ستزيد ذلك الفارق من نسبة ١ إلى ٤٠٠ إلى نسبة ١ إلى عدة آلاف. وجميع هذه المسائل تستحق أن تتناولها اللجنة التحضيرية بتفكير متعمق، بغية اقتراح مبادرات ملائمة أخرى للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ومن ضرورات العولمة أنه ينبغي أن تكون لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مصلحة مشتركة في التعاون والانسجام في المستقبل بين كل الشعوب، سواء كانت تعيش في العالم المتقدم النمو أو في العالم المتخلف.

وتظل باكستان ملتزمة بأهداف قمة كوبنهاغن الاجتماعية. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتنفيذ التزامات كوبنهاغن رغم الصعوبات المالية والاقتصادية الخطيرة التي تواجهها. وكجزء من هذه الجهود، شرعت باكستان في عام ١٩٩٧ في المرحلة الثانية من برنامجها للعمل الاجتماعي، بإنفاق نحو ٥٠٠ مليار روبية من الميزانية. ويركز هذا البرنامج بصفة رئيسية على تخفيف الفقر، وتوليد العمالة، وإتاحة الفرص للجميع للحصول على التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، وتنظيم الأسرة، وتمكين المرأة، وتوفير إمدادات مياه الشرب النظيفة لسكان الأحياء الحضرية الفقيرة والمناطق الريفية. وقد أشار التعداد السكاني الوطني الذي أجري في عام ١٩٩٨ إلى أن معدل من يعرفون القراءة والكتابة في باكستان ارتفع من ٢٧,٤ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٤٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي الفترة نفسها، زاد عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية بنسبة ٢١٦ في المائة، وفي المدارس الثانوية بنسبة ١٩٥ في المائة، وفي الكليات بنسبة ١٧٤ في المائة، وفي الجامعات بنسبة ١٢٤ في المائة. والأمر الأكثر تشجيعا هو أن عدد البنات الملتحقات بالتعليم زاد في تلك الفترة بنسبة ٣٠٣ في المائة في المدارس الابتدائية، وبنسبة ٣٤٢ في المائة في المدارس الثانوية، وبنسبة ٢٦٦ في المائة في الكليات وبنسبة ٣٤٧ في المائة في الجامعات. وهذا أمر يدعو إلى الارتياح، ولكن ذلك ليس سوى بداية للتغييرات الإيجابية التي تحدث في القطاع الاجتماعي في باكستان.

وقد بدأت باكستان مؤخرا العمل في برنامجها المعروف باسم الرؤية ٢٠١٠، الذي يرمي إلى الوصول بنسبة من يعرفون القراءة والكتابة إلى ٧٠ في المائة على الصعيد الوطني وإلى القضاء على الفجوة بين الجنسين في المدارس بحلول عام ٢٠١٠ باعتبار ذلك جزءا من استراتيجية باكستان الوطنية للتأهب لتحديات القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة. ويسرني أن أعلن أيضا أنه في ٨ أيلول/سبتمبر، وهو اليوم العالمي لمحو الأمية، نظم يوم خاص لتسجيل الطلاب في المدارس الابتدائية في باكستان في إطار برنامج الرؤية ٢٠١٠، بالاشتراك مع المجتمعات المحلية، لتسجيل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الأطفال ممن في سن التعليم المدرسي الذين لم يكونوا ملتحقين بالمدارس. ونتيجة للتعبئة التي تمت على الصعيد الوطني، والتي شارك فيها الكل بدءا برئيس الوزراء وانتهاء بقادة المجتمعات المحلية، سجل أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ طفل في يوم واحد. ويظهر ذلك وجود طلب اجتماعي كبير على التعليم، وأنه لا بد من تلبيته. ونحن نخطط لإلحاق جميع الذين في سن التعليم الابتدائي في المدارس الابتدائية في السنوات الثلاث المقبلة. ويجري التخطيط لمبادرات مماثلة على مستوى المجتمعات المحلية في مجالي الصحة والتخطيط السكاني.

وقد قررت باكستان القيام بتقييم شامل للحالة الاجتماعية في بلدنا. ونحن نعتزم عقد مؤتمر قمة اجتماعي على الصعيد الوطني في إسلام أباد في يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لذلك الغرض. وقد وجهت الدعوة إلى جميع الإدارات الإقليمية المرتبطة بتنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وكبار الاقتصاديين وعلماء الاجتماع في البلد، لاستعراض تجربتنا ووضع استراتيجية مستقبلية في ضوء الدروس المستفادة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ونحن نتطلع إلى تقاسم حصيلة هذا المشروع الوطني مع الدول الأعضاء الأخرى خلال الدورة

الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية التي ستعقد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠، وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستعقد في جنيف، في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): قبل هذا العقد الذي أوشك على الانتهاء، لم يتسن للمجتمع الدولي على الإطلاق أن يفهم تماما الطابع العالمي لما يواجهه من تحديات - خاصة التحديات في المجال الاجتماعي، التي لم يبد اهتماما كبيرا بها أبدا. وفجأة، تتالت المؤتمرات ومؤتمرات القمة بوتيرة ثابتة، مع ما يصحبها من إعلانات وبرامج عمل، كما لو كان المجتمع الدولي قد أدرك أنه كان قد نسي على نحو مخجل أن الإنسان يجب أن يكون في صميم اهتماماته وكما لو أنه يسعى إلى تعويض ما فاته. وأصبحت المرأة والسكان والتنمية الاجتماعية فجأة قضايا ملحة ومواضيع تستحق الدراسة والمتابعة.

وقد صدق ذلك بوجه خاص منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، حيث اجتمعت أعداد كبيرة من رؤساء الدول أو الحكومات قبل أربع سنوات للنظر في المسائل الاجتماعية ولاعتماد إعلان وبرنامج عمل اتخذا منذ ذلك الحين طابع الميثاق الاجتماعي الذي يحظى بدعم عالمي والذي يمكنه أن يعزز تهيئة مناخ وطني ودولي مؤات للتنمية الاجتماعية، وللقضاء التدريجي على الفقر، ونشر الازدهار والرفاه.

والآن وقد شرعنا في العملية التي تجري كل خمس سنوات للنظر في تنفيذ قرارات والتزامات مؤتمر كوبنهاغن وتقييم ذلك التنفيذ، كيف ينبغي لنا أن نقيم ما أنجزناه، وما هو حجم العمل اللازم المتبقي لبلوغ الأهداف التي وضعناها بأنفسنا؟

وبالتأكيد لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل: فهناك ٣ مليارات من البشر يعيشون على أقل من دولارين في اليوم للفرد؛ وهناك مليار من الأميين، منهم ٦٠٠ مليون من النساء؛ و ١,٤ مليار لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و ١٤ مليون طفل يموتون سنويا بسبب انعدام الرعاية الصحية؛ وأكثر من ١٥٠ مليونا من العمال العاطلين عن العمل. والتقدم المتواضع المحرز قد طغت عليه هذه الإحصاءات المروعة التي وضعت أمامنا في دورة شهر أيار/مايو للجنة التحضيرية؛ وهذه الإحصاءات تذكير قاس بأننا لم نكسب المعركة. بل على العكس من ذلك: في العديد من المناطق، لا سيما في البلدان النامية، حدثت بالفعل حالات تدهور. والمعاناة المادية والعاطفية تنمو من حيث المدى والكثافة؛ والفقر المدقع آخذ في الانتشار؛ ومن غير المؤكد متى سنبلغ الأهداف التي حددناها.

وبالتالي، فإن مكافحة الفقر رغم أنها تظهر على النحو الواجب في جداول أعمال جميع المحافل التي تتناول قضايا التنمية وفي جداول أعمال مختلف مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات، فهي لم تف بالتوقعات لأنها، بدلا من أن تتصدى للأسباب الحقيقية للفقر، فإنها ترمي غالبا إلى تخفيف آثاره فحسب. وعلاوة على ذلك يكافح الفقر في ظل أشد الظروف سلبية: في بيئة اقتصادية دولية تتيح لأشدنا فقرا وأكثرنا ضعفا مجالا يتناقص باستمرار لمصلحة العولمة الجامحة، ويمكن أن تقصيهم بشكل دائم عن الانتفاع بمزايا التقدم.

وفي ذلك الصدد، فإن حالة القارة الأفريقية تثير الفزع: فقرابة ثلثي أقل البلدان نموا توجد فيها؛ ونصف سكانها تقريبا يعيشون دون حد الفقر المدقع؛ ومؤشراتها الاجتماعية ترد ضمن أكثر المؤشرات تدنيا في العالم. ورغم المبادرات العديدة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم جهود البلدان الأفريقية، تظل احتمالات التحسن بعيدة جدا.

وهنا أيضا من الواضح أنه بدون مناخ دولي أكثر مواتاة، وبدون مدخل مالي كبير، وبدون تخفيف حقيقي للديون، إن لم يكن إلغاؤها كلية، وبدون معدل نمو مطرد ودائم، فإن الجهود الشجاعة والجديرة بالثناء، والتضحيات التي بذلتها البلدان الأفريقية حتى الآن سيثبت أنها غير كافية، إن لم تكن عديمة الجدوى في وجه الاحتياجات الكبيرة للشعوب الأفريقية.

لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الفرصة التي أتيحت للمجتمع الدولي ليؤكد من جديد وبشكل رسمي أن الوفاء باحتياجات البشر هو الهدف النهائي للعملية الإنمائية. وأهداف التنمية الاجتماعية التي اتفق عليها في كوبنهاغن لا تجسد شواغل الجزائر فحسب، وإنما تشكل أيضا الدعائم التي تقوم عليها سياساتها المنفذة منذ الاستقلال.

وبالفعل، فإن الجزائر أدمجت دائما الجانب الاجتماعي في تدابيرها الإنمائية، القائمة على احترام

وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني. ولقد كان شاغل الدولة المستمر، اعتبارا من اليوم التالي لاستقلالها، في مواجهة الوضع القائم، خلق فرص عمالة، وتوفير تعليم مجاني إجباري لجميع الأطفال، وزيادة البنية الأساسية الصحية جنبا لجنب مع التمويل المناسب لتوفير تغطية صحية مجانية للجميع، وأخيرا وضع نظام للضمان الاجتماعي يستفيد منه كل السكان تقريبا.

وكان لهذه السياسة أثر مفيد وأحدثت تحسنا ملحوظا في المؤشرات الاجتماعية. فزاد العدد الفعلي للأطفال الذين يتلقون العلم على مختلف المستويات، وأحرز تعليم البنات تقدما ملحوظا. وزادت التغطية الصحية بسرعة، مما ترتب عليه خفض انتشار الأمراض المتوطنة بسبب تحسن فرص الحصول على الرعاية الصحية، لأنها مجانية وبسبب الاستثمارات في البنية الأساسية لشبكات الصرف الصحي وتوزيع مياه الشرب.

وبلدي إذ تمسك بالحفاظ على هذه المنجزات، بالرغم من المصاعب المالية التي واجهها، فإنه حافظ على هذه السياسة الاجتماعية، مما أدى إلى زيادة تحسين المؤشرات الاجتماعية السابق ذكرها. كما أن هذا التمسك يقوي أيضا تمسك بلدي بالتزاماته التي تعهد بها في كوبنهاغن، وهو يسعى إلى تحقيقها عن طريق سياسات قوية تدور حول محورين.

الأول، مكافحة الفقر. وفي هذا السياق، استعضنا عن دعم أسعار المنتجات الاستهلاكية، بدعم دخول الفئات الأقل دخلا، وتطبيق تدابير جديدة مثل تقديم خدمات اجتماعية جديدة وإنشاء وكالة للتنمية الاجتماعية تقوم بجملة مهام منها تعزيز واختيار وتمويل إجراءات وتدخلات لصالح السكان الأكثر فقرا وتنمية المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وهي ليست جديدة، يجري توسيع نطاقها لتشمل المعوقين من البالغين ومن كبار السن. ومزايا الضمان الاجتماعي الذي يغطي ٨٠ في المائة من السكان، أي كل العاملين، سواء الذين تدفع لهم مرتبات أو لا بما في ذلك العاملون في القطاع الخاص يمتد نطاقها أيضا لتشمل الذين لا دخل لهم والطلبة والمعوقين والأرامل.

والمحور الثاني هو خلق فرص عمل وتدريب مهني للشباب وذلك، في جملة أمور، عن طريق إنشاء وكالة وطنية لدعم عمالة الشباب، مسؤولة عن إرشاد ناشطي الشباب والعمل معهم، وهي تدير أيضا الصندوق الوطني لدعم العمالة للشباب. وعن طريق هذه الأعمال بدأ اتخاذ تدابير عديدة تسمح للشباب بالحصول على خبرة مهنية وتنمية قدراتهم، والحصول على الأعمال التي لا تتطلب معدات غالية الثمن والمساعدة على إنشاء مشاريع صغيرة ومنح إئتمانات صغيرة.

علاوة على ذلك وفيما يتعلق بالأهداف الموضوعة لسنة ٢٠٠٠، ينبغي أن نشير إلى أنه جرى تحقيق عدد معين من تلك الأهداف فعلا، وبشكل خاص فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع، ونقص معدل الوفيات بين الأطفال تحت سن خمس سنوات، وتوفير الرعاية الصحية الأولية التي تتاح الآن لـ ٩٨ في المائة من السكان. ومن خلال سياسة التعليم للجميع. وتتاح أيضا لجميع الأطفال بما في ذلك البنات، فرص الحصول على التعليم الأساسي بما في ذلك المستوى الابتدائي وقد تحقق هذا اعتبارا من عام ١٩٩٦.

وتود الجزائر أن تعرب عن بعض الارتياح لتمكنها من مواصلة سياستها الاجتماعية بالرغم من المصاعب والمحن التي تمر بها. لكننا نضع في اعتبارنا تماما وجود معوقات تحول دون تحقيق نتائج القمة بشكل كامل، وبغية تحقيق هذه النتائج بالكامل حددنا برامج جديدة ووضعنا أهدافا للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

ويبدو أن النتائج لا ترقى إلى مستوى الآمال التي انبثقت عن قمة عام ١٩٩٥. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي تتيحها الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ ليؤكد مجددا الالتزامات التي تعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن. إن البلدان النامية، بالرغم من مواردها المحدودة، والمصاعب العديدة والاحتياجات الهائلة التي تواجهها والتي لا تزال في تزايد مستمر، تبذل جهودا كبيرة للوفاء بنصيبها في تلك الالتزامات. ومع ذلك ستظل هذه الجهود دون جدوى ما لم تدعمها بشكل كاف البلدان المتقدمة النمو والشركاء في التنمية، والتي ينبغي لها أيضا أن تحترم تعهداتها وفقا لروح ونص مقررات قمة كوبنهاغن.

ومن الواضح ونحن على عتبة الألفية الجديدة، أن الكفاح ضد الفقر هو التحدي الرئيسي الذي يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي بروح التضامن.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): في البداية، نحن ننضم إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

من دواعي سروري الكبير أن أشارك في مداولات الجمعية العامة بشأن تنفيذ المجتمع العالمي لنتائج مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية وفي الأعمال التحضيرية التي تجرى من أجل الدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ والتي لن تقيم التقدم المحرز في التنفيذ فحسب وإنما ستشرع في مبادرات جديدة للإسراع بالتقدم في تنفيذ التزامات قمة كوبنهاغن الاجتماعية. وهذه تجيء في وقتها تماما لأن عالمنا يدخل الألفية المقبلة. وسندرس نتائج مبادراتنا الفردية والجماعية، التي رسمناها في مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية والتي تستهدف بناء عالم أفضل ومزدهر وتقدمي للبشرية.

وفي عملية التحضير لهذه الدورة الاستثنائية، بدأت بلداننا تقييما صعبا وإن كان ضروريا لأعمالنا الوطنية لتنفيذ التزامات قمة كوبنهاغن الاجتماعية. وهنا في الأمم المتحدة، بدأت أعمالنا التحضيرية تحقق السرعة الكاملة مع اختتام الاجتماع الموضوعي فيما بين الدورتين الذي عقدته مؤخرا اللجنة التحضيرية والذي تناول اقتراحات تستهدف زيادة تنفيذ التزامات وبرنامج عمل مؤتمر القمة.

ونحن نقدر غاية التقدير الجهود المجددة التي لا تكل التي يبذلها رئيس اللجنة التحضيرية، السفير كريستيان ماكيبرا لدفع العملية التحضيرية إلى الأمام وإيجاد الحلول لمجالات الخلاف الصعبة الموجودة. ونود أن نذكر مجددا ثقتنا في قيادته القديرة للوصول بالدورة الاستثنائية إلى خاتمة ناجحة.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للأمانة العامة لتوزيعها السريع للوثائق الهامة في الجلسات السابقة للجنة التحضيرية. وإن دور الأمانة العامة سيكون حاسما في تقديم بيانات متكاملة لنا بشأن التقدم المحرز وكذلك الصعوبات التي تعوق تنفيذ التزامات القمة الاجتماعية. ونتطلع إلى استمرار كفاءة الأمانة العامة في وضع مبادرات واقعية وفعالة تسرع تنفيذ تلك الالتزامات.

تناولت مناقشاتنا في الدورة الموضوعية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الالتزامات العشرة وبرنامج عمل قمة كوبنهاغن، وأكدت أن العناصر الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يجب ألا يجري التفاوض بشأنها مرة أخرى. ونرى أنه من المناسب إرجاء النقاش حول استعراض وتقييم تنفيذ هذه الالتزامات لحين الحصول على تقييمات جميع فرادى البلدان بشأن تنفيذها لهذه الالتزامات وعلى تقييم متكامل لتنفيذ الأمانة العامة لالتزامات كوبنهاغن.

ولئن كانت أهمية وكفاءة المزيد من المبادرات التي نقترحها لتنفيذ هذه الالتزامات تتوقفان على نتائج هذا التقييم، فإن كثيرا من المشاكل المقلقة لا يزال موجودا بالنسبة للبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، يوضح تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن العالم ما زال يعاني من الفقر، وسوء التغذية، والأمية، والمرض. ويذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك أكثر من مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع وأن أغلبية هؤلاء الأفراد من النساء. ويعيش مليار نسمة دون مأوى كاف، وفي أقل البلدان نموا، يموت أكثر من ١ من كل عشرة أطفال عند الولادة أو قبل إكمالهم العام الأول من عمرهم. ووفقا لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة، سيدخل ما يقرب من مليار نسمة، ثلثاهم من النساء، القرن الحادي والعشرين وهم غير قادرين على قراءة كتاب أو التوقيع بأسمائهم. ويذكر الأمين العام أن هناك ٢ مليون طفل من ضحايا الصراعات المسلحة، و ٣٠٠ ٠٠٠ طفل آخر من الجنود الأطفال قد يصبحوا في عداد المشوهين طيلة حياتهم، بدنيا، وعاطفيا، وأخلاقيا، نتيجة للتجارب التي خاضوها في الحروب والصراعات. وهذه ليست مؤشرات مشجعة على الإطلاق للحالة الاجتماعية في العالم، كما أنها لا تبشر بحدوث تقدم كبير في الإجراءات التي نتخذها لتحقيق التنمية الاجتماعية في كل مكان في العالم.

ولدى استعراضنا لتنفيذ نتائج القمة الاجتماعية العالمية، نقول إن الفلبين تود أن ترى جهودا متضافرة تبذل لتهيئة بيئة مؤاتية تمكن الجميع من الحصول، بقدر أكبر من المساواة، على الدخول، والموارد والخدمات الاجتماعية. ونود أن نرى مبادرات جادة للقضاء على الفقر ترتبط ارتباطا جذريا بالعمالة الكاملة، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، والمساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، حتى في أوقات

الأزمات المالية أو تخفيض الميزانية. وفي هذا السياق، تود الفلبين أن ترى وفاء البلدان المتقدمة النمو بالهدف المتفق عليه، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونود أن نرى توفير أسعار فائدة تفضيلية لبرامج التنمية الاجتماعية، والبحث بجدية عن حل دائم لمشكلة الدين.

وتلتزم حكومة الفلبين التزاما جادا بتنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن. فبذلنا جهودا متضافرة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وتواصل الحكومة تنفيذ إطار متكامل لتخفيف حدة الفقر محوره الإنسان ويقوم على أساس عملية من المشاورات وبناء توافق الآراء بين مختلف ذوي المصالح. كما تواصل السعي لتحقيق نمط من النمو الكثيف للعمالة ويؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد. وتسن الحكومة وتنشر قوانين للحيلولة دون استغلال عمل الأطفال؛ ولتعزيز مركز المرأة في القوة العاملة، ولضمان رفاهة العمال في الخارج، وبخاصة النساء. وتضع الحكومة "برامج رائدة لكسب الرزق" تهدف إلى توفير خدمات التمويل الصغير لمليونين من أفقر الأسر المعيشية بحلول عام ٢٠٠١. وخلاصة القول، إن الفلبين واصلت وستواصل بدأب تهيئة بيئة سياسية، واقتصادية، وثقافية - اجتماعية نأمل أن تمكن مواطنيها من تحقيق قدر، ولو يسير، من التنمية البشرية.

وإذ نقيّم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن الاجتماعية، نجد أن هناك حاجة إلى محاولة استحداث معيار مشترك من خلال وضع مؤشرات لقياس تقدمنا.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول إن الفلبين ستتمسك بالتزاماتها بتحقيق التنمية الاجتماعية بالتعاون مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، مع الأخذ في الاعتبار دائما بوجوب توفير المعالجة الواجبة لاحتياجات وشواغل جميع الكيانات والأفراد في هذا العالم. والتنمية الاجتماعية، في هذا العصر الذي يتميز بتنامي الترابط والعولمة، يجب ألا يعود بالفائدة على حفنة قليلة من الأفراد أو مجموعة مختارة من الدول فحسب. فالمقصود من التنمية الاجتماعية أن تعم الفائدة على شعوب جميع الدول عملا على تحقيق الأمل النبيل في بناء عالم أفضل وأكثر إشراقا لنا جميعا وللأجيال التي تأتي بعدنا.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): إننا نؤيد البيان الذي أدلت به غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به المكسيك باسم مجموعة ريو. وتود فنزويلا أن تؤكد الأولوية التي تعطيها للاهتمام بالقضايا الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

ويسرنا أن القضايا الاجتماعية قد أصبحت على درجة قصوى من الأهمية في أعمال منظمتنا، كما تسرنا الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في هذا المجل الهام من التنمية. والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية ما هي إلا نقطة البداية في عملية ترتبط بموجبها التنمية ارتباطا لا يفصم بالبعدين البشري والاجتماعي. وفنزويلا، بتصديقها على إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، تلتزم ببذل قصارى جهدها لكي تكفل تحقيق أهداف العدالة والسلام، والإنصاف الاجتماعي التي تعززها هذه الوثائق.

وأود أن أصف للجمعية العامة المبادرات التي اتخذتها حكومة فنزويلا في الأشهر القليلة الماضية على أساس الافتراض بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تنفذ في جو من الموائمة الاجتماعية، دون استبعاد أحد. وينبغي لها أن تفضي إلى نمو ذي نوعية جيدة ومستدام في التنمية البشرية. وتعتبر حكومة فنزويلا الحالية الإنسان جوهر سياسات التنمية ومحورها. ولهذا، تصبح السياسات الاجتماعية أولويتنا القصوى، كما يمليه علينا الواقع، وهو أن ٨٠ في المائة من شعبنا يعيش في فقر. وفي ضوء ذلك، لا يمكننا استخدام الأساليب التقليدية لمواجهة التحديات في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، والعمالة. وتحتاج حالتنا إلى الالتزام السياسي الذي يتمكن - في إطار ديمقراطي - من تعزيز إجراء استعراض شامل ومتكامل لمؤسساتنا، وسياساتنا، واتجاهاتنا بوصفنا مواطنين.

ويجري الآن تنفيذ المرحلة الأولى من هذه العملية عن طيق الإصلاح الدستوري. وقد ناقش رئيس فنزويلا هذه العملية بشيء من الإسهاب في الكلمة التي ألقاها أمام الجلسة العامة للجمعية في ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي الوقت ذاته، اعتمد برنامج انتقالي اقتصادي للسنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويهتم هذا البرنامج بإضفاء الاستقرار على الاقتصادات الكلية، علما بأن هذا هو الأساس الذي يمكن الاستناد إليه لإنعاش النمو الاقتصادي، والسيطرة على التضخم - الذي ينطوي على آثار اجتماعية مدمرة - واستحداث مصادر جديدة للعمالة، وإمكانية تحسين ظروف العمل.

وفي هذا الصدد، تقترح فنزويلا أن تنفذ سياسة اجتماعية ترمي إلى تغيير العلاقة بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وستفتح هذه السياسة أبواب الاقتصاد أمام قوى السوق، بينما تستعيد في الوقت ذاته الإسهام القيّم للعمل الاجتماعي؛ وستوجه نحو تحقيق تخفيض تدريجي في جوانب الاختلال والإجحاف في واقعنا الحالي، وتحقيق تحول إيجابي في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني؛ وستعزز مشاركة المجتمعات المحلية على نطاق أوسع في جهود التنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

إننا نحاول إقامة شبكة دعم اجتماعي على المستويات الإقليمية، والبلدية، والمحلية، لمعالجة حالة الطوارئ الاجتماعية التي نمر بها حاليا. وهذه الشبكة ستعزز وتكفل التنسيق الفعال للجهود المبذولة في المجال الاجتماعي، وستصمم من أجل التنفيذ الفوري لمجموعة من التدابير التي ترمي إلى استعادة ممارسة حقوق الإنسان الأساسية للغاية في أكثر القطاعات الاجتماعية تهميشا، كالأسر - التي تعاني من الفقر المدقع، والبؤس، والإهمال، والأخطار الاجتماعية الأخرى - والأطفال، والمراهقين، والعمال المهاجرين، والنساء اللاتي يرأسن الأسر المعيشية، والسكان الأصليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أليمون (طاجيكستان).

كما قمنا بصياغة مشاريع تكميلية، مثل النظام الوطني لاختيار المستفيدين الذي يستهدف تقديم مساعدات مرنة وشفافة ولا مركزية إلى أكثر العائلات والأسر المعيشية احتياجا، ونظام متابعة وتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية الرامية إلى التقييم المستمر للكفاءة والفعالية الحقيقية للسياسات والإنفاق العام على البرامج الاجتماعية.

وشرعنا أيضا في وضع برامج تعويضية تستهدف الفئات الأكثر حرمانا من السكان؛ والأسرة بوصفها وحدة أساسية للمجتمع؛ والتعليم؛ وزيادة فرص العمل، وهي ترمي إلى تعزيز المجتمع المدني بقصد زيادة فرص المشاركة. وينبغي أن نذكر بصفة خاصة خطتنا المعروفة باسم: بوليفار ٢٠٠٠ وهي مبادرة من رئاسة الجمهورية لتوفير الموارد والقدرات المهنية والسوقية من القوات المسلحة إلى السكان لإنشاء برنامج متكامل للخدمات الاجتماعية يرمي، بين جملة أمور، إلى توفير المساعدات الآنية لتلبية احتياجات الشعب الأساسية ولإصلاح البنية الأساسية الاجتماعية.

وأخيرا، صممت سلسلة من البرامج بوصفها محاور يمكن أن نبدأ منها في توفير حلول متوسطة وطويلة الأجل للمشاكل الاجتماعية للسكان ككل ولأكثرهم احتياجا بصفة خاصة. وتشمل هذه المحاور كفالة المشاركة الاجتماعية، والاهتمام بالأطفال المعرضين لمخاطر اجتماعية؛ والمعونة الطلابية؛ وإنشاء مصرف للمرأة؛ وأبناء الوطن الأم؛ والمدارس البوليفارية؛ والمدارس التقنية والصناعية؛ وبرنامج مدرسي متحد، وخطة إسكان وطنية؛ والصندوق الاجتماعي المتحد. وسيوجه هذا الصندوق جزءا من فائض الإيرادات التي تدرها سياساتنا الضريبية، وسيوازن الاستثمار الاجتماعي مع استقرار الاقتصاد الكلي واستهلاك الديون الأجنبية باعتبارهما من أولويات الميزانية.

ومن المجالات التي سيتم فيها إصلاح عملية التنمية في فنزويلا التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والإسكان والإنتاج وفي كل من هذه المجالات يجري تصميم مشاريع استراتيجية لتوجيه عمليتي صياغة وتنفيذ السياسة العامة. ويمثل هذا تحديا للمجتمع الفنزويلي ككل. فهدفنا وضع الأساس لاقتصاد يتسم بالإدارة الذاتية والمنافسة ولكنه ذا منحى إنساني.

وسيكون تنفيذ مهمتنا الآن، وفي المستقبل، أولا وقبل أي شيء، مسؤوليتنا نحن. وهذه هي الطريقة التي نراها بها والتي نرغب بأن نتحرك بها إلى الأمام. بيد أننا نرحب بالتعاون وبالتضامن الدولي، باعتبار أن تجربة فنزويلا لا تختلف عن تجارب كثير من البلدان الأخرى، ويمكن للحلول التي نسعى إليها للمشاكل الخاصة بنا بالتأكيد أن تستفيد من النظر في نماذج وتجارب خارجية فيما يتعلق بواحد من أكثر المطامح السياسية في التاريخ المعاصر نبوعا من القلب.

وختاما أود ببساطة أن أكرر التزام فنزويلا ببرنامج عمل كوبنهاغن، وأن أعرب عن قناعتنا بأن المجتمع الدولي سوف يتضامن بالفعل نحو تحقيق أهدافه من خلال مساهمة الجميع، - حكومات ومجتمع مدني - لجعل أهدافه واقعا حيا، ولفتح آفاق جديدة للأمل أمام الإنسانية وأمام شعبنا.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن المعتمدين في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المعقودة في عام ١٩٩٥ قد رسما مخططا تفصيليا للإجراءات التي تتخذها الدول والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتأمين التنمية الاجتماعية للجميع. وفي حزيران/يونيه المقبل ستعقد الجمعية العامة دورة استثنائية لمراجعة تنفيذهما.

وعملية المراجعة سارية بالفعل. وقد ركزت الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام والاجتماعات الدولية المعقودة في آب/أغسطس على المسائل الموضوعية وكذلك على المسائل التنظيمية. وأثناء هذه الاجتماعات طلبنا من الأمين العام عددا من التقارير التي اعتقد أنها ستساعدنا على معرفة مدى فعالية تنفيذ التزامات كوبنهاغن حتى الآن، وعلى تحديد مجالات العمل ذات الأولوية التي يلزم القيام بمزيد من الأعمال فيها للوفاء بتلك الالتزامات.

واليوم أمامنا تقرير الأمين العام A/54/220 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وهو يتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وعن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. وامتدح الأمين العام على تقريره الموجز والغني بالمعلومات. كما نحيط علما بالتقرير المتعلق بالدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية.

وخلال السنة الماضية علقت بنغلاديش بالتفصيل في عدد من المناسبات على الإجراءات التي نعتقد أنه ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الدولي لتنفيذ التزامات كوبنهاغن بالكامل. وبصفة خاصة قمنا خلال اجتماعات اللجنة في أيار/مايو من هذا لعام بالإعراب بوضوح عن إجراءات معينة تمس الحاجة إليها بشأن جميع الالتزامات العشرة لكوبنهاغن. واليوم لن أعالج كلا من الإجراءات التي سلطنا الضوء عليها. واسمحوا لي بدلا من ذلك أن أذكر المجالات الأوسع التي يتحتم فيها وجود انتباه مركز.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على تهيئة بيئة تمكينية. وإذا كانت القدرة الوطنية غير كافية؛ وإذا كانت الجريمة والفساد وتهديد المخدرات أمورا كاسحة؛ وإذا كانت الحقوق تنكر للأفراد والجماعات؛ وإذا كان التشريع المناسب للتنمية الاجتماعية غائبا، فستظل البيئة ذات طابع تعجيزي. وتسعى الحكومات الوطنية للبلدان النامية إلى التغلب على هذه العقبات. ويتعين دعم جهودها من خلال التدابير الدولية؛ ومن خلال التعاون الفعال والمشاركة فيما بين جميع الجهات الفاعلة في التنمية؛ ومن خلال التنسيق الأفضل بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لصالح التنمية الاجتماعية؛ ومن خلال إصلاح الهيكل المالي الدولي؛ ومن خلال تحسن فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛ ومن خلال الوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية الرسمية؛ ومن خلال الإعفاء من الديون ونقل التكنولوجيا.

وتحتاج أقل البلدان نموا، باقتصاداتها الهامشية، وبُنيتها الأساسية المحدودة، وقدراتها الوطنية الضعيفة بشكل أكبر الى تلك التدابير لتمكينها من تحقيق التنمية الاجتماعية. وقد اعترف بتلك الحاجة في كوبنهاغن وينبغي متابعتها بشكل جدي. كما عانت أقل البلدان نموا من التكلفة الاجتماعية للتكيف الهيكلي. وهناك حاجة عاجلة لجعل التكيف الهيكلي مُركزا على الناس بتجنب الاقتطاعات في ميزانية نفقات التنمية الاجتماعية في أوقات الأزمات الاقتصادية، والمحافظة على شبكات السلامة الاجتماعية والتوسع فيها، وكفالة عدم تحمل المرأة والطفل لأعباء غير متناسبة في عمليات التكيف. ويتعرض أمن الناس للخطر إذا لم تتضمن برامج التكيف الهيكلي أهداف التنمية الاجتماعية.

ويتعين معالجة الآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية. ويجب أن نتأكد من أننا لا نزيد، باسم السوق المفتوحة والمجتمعات المفتوحة، من التفاوت في المجتمعات وفيما بينها، وزيادة تهميش الفئات الضعيفة والمتضررة، وإعادة توزيع الموارد بطريقة تعكس اتجاه مكاسب جهود التنمية الاجتماعية.

ويتعين معالجة مسألة القضاء على الفقر بالتنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعناها. وعلينا أن نعالج الانتشار الوبائي للفقر. ويثير تأنيث الفقر قلقنا بصفة خاصة. وتتمثل أنجع الطرق للحد من الفقر في تمكين الناس، عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوزيع الدخل على نحو أفضل، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ وحماية الفقراء أثناء فترات عدم الاستقرار الاقتصادي ومساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم، على سبيل المثال، من خلال الائتمانات الصغيرة، وتمكينهم من

المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج القضاء على الفقر. وهناك حاجة خاصة إلى معالجة الفقر في المناطق الريفية من خلال تنمية الهياكل الأساسية الريفية، والنهوض بالخدمات في المناطق الريفية وبالأشغال العامة من أجل التنمية الريفية.

ولقد رأينا أن الافتقار إلى الموارد يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الكامل لالتزامات كوبنهاغن. وهناك حاجة إلى زيادة الموارد المكرسة للتنمية الاجتماعية. وفي الوقت ذاته يعد الاستخدام الفعال والمبتكر للموارد الموجودة أمرا حتميا للحصول على نتائج أفضل وفعالة من حيث التكاليف. ونعتقد أن الأسعار التفضيلية للقروض الخاصة بمشاريع التنمية الاجتماعية تحتاج إلى ترسيخ. وينبغي ألا تكتفي المبادرة ٢٠/٢٠ بعدم تقديم المزيد من الشروط فحسب، بل وأن تستهدف أيضا كفالة زيادة الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية.

ينبغي أن تكمل المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والقطاع الخاص العمل الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات الدولية في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية. ويمكن تحقيق أفضل النتائج من خلال إقامة شراكات فعالة بين الحكومات والمجتمع المدني، ومن خلال إقامة ربط شبكي فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني.

ويمكن للتعاون الإقليمي أن يضطلع بدور فعال في تعزيز التنمية الاجتماعية. وفي منطقتنا، ستصوغ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ميثاقا اجتماعيا لتوفير نهج إقليمي للتنمية الاجتماعية. إن بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قد أنشأت أيضا برنامجا على النطاق الإقليمي لتنفيذ إعلان دكا للقضاء على الفقر لعام ١٩٩٣. وللجان الإقليمية أيضا أهمية كبيرة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جدول أعمال للعمل الإقليمي يوفر مبدأ توجيهيا لبلدان هذه المنطقة في مجال التنمية الاجتماعية.

وختاما، دعوني أعرب عن أملنا في أن تفي عملية استعراض نتائج قمة كوبنهاغن بالتوقعات المعلقة عليها وأن تشكل علامة بارزة على طريق النهوض بالتنمية الاجتماعية على النطاق العالمي.

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أولا، أحيط علما بتقرير الأمين العام (A/54/220) بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. كما أعرب له عن تقديري لتقديمه هذا التقرير إلى الجمعية العامة خلال هذه الدورة.

فخلال السنوات الأربع الأخيرة منذ انعقاد القمة واعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بذلت جهود متواصلة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في مجال التنمية الاجتماعية حددت في تلك القمة: وهي القضاء على الفقر ومكافحة البطالة وتحقيق التكامل الاجتماعي.

وتعمل بلدان عديدة جاهدة من أجل حل القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية وفقا لظروفها الخاصة، كما أن وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور نشط في الجهود الدولية التي تبذل لتنفيذ برنامج العمل. وقد ناقشت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص خلال اجتماعاتها مسألة القضاء على الفقر بوصفها بندا رئيسيا مدرجا في جدول الأعمال واتخذت تدابير مفصلة ذات منحى عملي.

ورغم أن كل هذه الجهود أسهمت في تعزيز وعي المجتمع الدولي بمسألة التنمية الاجتماعية، فإننا نعلم جميعا أن ما تحقق حتى الآن يقصر كثيرا عن توقعاتنا. فالفقر والبطالة، وهما التحديان الأساسيان اللذان تواجههما التنمية الاجتماعية قد استفحلا في العديد من البلدان. وعلى الصعيد العالمي، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من ١ مليار شخص وقت انعقاد القمة إلى ١,٣ مليار شخص الآن، كما أن عدد العاطلين والذين يعانون من بطالة جزئية بلغ ١ مليار شخص.

ومن الواضح أن الأسباب الجذرية وراء هذه المشاكل لم تحسم بعد. وفي هذا الصدد، ينبغي تحليل هذه الحالة تحليلا تاما، كما ينبغي اتخاذ المزيد من المبادرات والإجراءات لحسم هذه المشاكل خلال هذه الدورة، وكذلك خلال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها خلال عام ٢٠٠٠.

ويرى وفد بلادي أن المشاكل الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية تنبع من العلاقات الاقتصادية الدولية غير المنصفة السائدة في الوقت الراهن والتي تشكل عقبات للنمو الاقتصادي للبلدان النامية. وهناك صلة

مباشرة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإن القضاء على عدم المساواة القائمة بين بلدان العالم وتحقيق نمو اقتصادي شامل إنما هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية الاجتماعية على النطاق العالمي في نهاية الأمر.

بيد أن بعض البلدان المتقدمة النمو ما زالت تطبق تدابير اقتصادية أحادية الجانب ومغرضة من قبيل الاستثمارات العالية الربح والتدابير الحمائية التي تتسبب في خسائر كبيرة للبلدان النامية في مجال الاقتصاد والتجارة.

ومن ثم، فإن الفجوات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتزايد اتساعا. ويقدر أن البلدان المتقدمة النمو التي يعيش فيها خمس سكان العالم، يوجد فيها في الوقت الراهن ٨٢ في المائة من أسواق التصدير العالمية و ٨٦ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي في حين أن ٨٠ في المائة من البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع يعيشون في البلدان النامية.

وليس لدى البلدان النامية، التي تواجه ركودا اقتصاديا مقرونا بمشكلة الديون، إلا القليل من الموارد لتوجهها إلى التنمية الاجتماعية، وفضلا عن ذلك، فإن النزاعات المستمرة والصراعات الدائرة في أرجاء شتى من العالم تزيد من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في جهودها لتحقيق التنمية الاجتماعية.

ولا تتردد بعض البلدان في فرض ضغوط سياسية واقتصادية بل والقيام بأعمال عسكرية تحت ذريعة حسم النزاعات. ولذلك آثار سلبية على البلدان في مناطق الصراعات والمناطق المحيطة بها كما أنه يثير لها مشاكل خطيرة.

ومع اقتراب القرن الواحد والعشرين، يتطلع البشر الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى العيش في عالم جديد يسوده السلام والرخاء ويكون خاليا من أية مشاكل اجتماعية. وبغية تحقيق هذه الرغبة، ينبغي قبل أي شيء آخر، إقامة علاقات دولية اقتصادية منصفة، تستند إلى مبادئ الاستقلال والمساواة والفائدة المتبادلة.

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تمتنع عن السعي لتحقيق مصالحها الشخصية فقط من خلال توظيف استثمارات عالية الربحية في البلدان النامية؛ ويتعين عليها أن تقدم المساعدة إلى البلدان النامية بطريقة عملية لكي تقيم اقتصادات تعتمد على الذات وتحقق نموا اقتصاديا مستداما. وفي الوقت ذاته، عليها أن تضع حدا للحمائية وأن تولي الاهتمام اللازم لحسم قضايا ديون البلدان النامية.

وريثما يتم ذلك، ينبغي أن تضطلع وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أيضا بدورها فيما يتعلق بدعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتحقيق التنمية الاجتماعية مع إيلاء اهتمام أساسي لاحتياجات البلدان النامية. ومن المهم بصفة خاصة، أن يكفل وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها في قمة كوبنهاغن، وأن توفر بالتالي أساسا ماليا سليما لأنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية.

وحسم النزاعات أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من الضروري أن يولى الاعتبار الواجب، عند اتخاذ تدابير لحسم النزاعات، إلى الآثار والنتائج التي تترتب على تلك التدابير بالنسبة للتنمية الاجتماعية للبلدان والمناطق المعنية.

وفي مجال تحقيق التنمية الاجتماعية، من الأهمية البالغة أن تصوغ فرادى الدول بالشكل المناسب السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. ونظرا إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمستويات الإنمائية تختلف من بلد لآخر، فإنه ينبغي أن تكون كل دولة مسؤولة عن صوغ سياستها الخاصة بالتنمية الاجتماعية وفقا للواقع الملموس والظروف السائدة فيها، وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لكفالة تمكين كل الشعوب من الاستفادة بشكل متساو ودون أي تمييز من النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

وتطبق حكومة جمهوريتنا بثبات سياسة تقوم على توفير فرص العمل والعلاج الصحي المجاني والتعليم المجاني لكل أفراد الشعب حتى في غمرة ما تواجهه من مصاعب اقتصادية مؤقتة ناجمة عن الحصارات الاقتصادية، التي تفرضها علينا القوى الأجنبية، والكوارث الطبيعية التي تكررت على مر عدد من السنوات المتتالية.

وختاما، يعرب وفد بلادي عن أمله في أن نغتنم الفرص التي تتيحها الدورة الحالية والدورة الاستثنائية القادمة ونسعى إلى اتخاذ مبادرات عملية وأكثر فعالية لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في قمة كوبنهاغن.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بلادي، أرحب بهذه الفرصة التي أخاطب فيها الجمعية العامة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" وبشأن الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة.

وبالإضافة إلى ذلك يعرب وفد بلادي عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر الأمين العام على التقرير (A/54/220) المتعلق بهذا البند، والذي يتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وعملية التحضير للدورة الاستثنائية المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ واتخاذ مبادرات إضافية. وأود أن أؤكد من جديد التزام مملكة سوازيلند بهذه العملية التي تهدف إلى مواجهة التحديات التي تواجه بلداننا ومنظمتنا في حل المشاكل الدولية التي لها طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إنسانية، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على النحو الوارد بالتفصيل في ميثاق الأمم المتحدة.

والملاحظات التي أبديت في الاجتماعات التمهيدية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، بأن عملية تنفيذ الأهداف التي وضعت في كوبنهاغن تحرز تقدما متفاوتا من حيث الإيقاع والنجاح، مع ظهور مؤشرات إيجابية في عدة بلدان بشأن مشاكل البطالة والفقر، تدلل على أن القدرات تختلف من بلد لبلد. وغني عن البيان، إذن، أن البلدان التي سجلت تقدما هي في الغالب بلدان متقدمة النمو. ومع أن بلدانا نامية عديدة، بما فيها مملكة سوازيلند، أجرت إصلاحات رئيسية في سياساتها، فإن قدرتها على تنفيذ هذه السياسات تُكبح بشكل كبير على الرغم من توفر الإرادة القوية على النجاح.

والبيانات التي جمعت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية على أساس تقارير الحكومات الوطنية، تبين أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي أن نعمله في مواجهة أثر العولمة على التنمية الاجتماعية. وهذا أمر وارد، بالنظر إلى أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية الدولية لا تزال غير مؤاتية للعالم النامي، وأن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع. وكثير من البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات في مساعيها وجهودها للاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي، وتعاني بالتالي من نتائج العولمة. فهذه العملية كان لها أثر سلبي على التمويل والتجارة، وكذلك بالنسبة لتطلعات بلداننا صوب التنمية الاجتماعية والثقافية، وذلك على عكس الأثر الإيجابي الذي كان متصورا. ولهذا يرى وفد بلادي مما له صلة وثيقة بالموضوع، الطلب المقدم إلى الأمين العام إلى جانب الوكالات المتخصصة ذات الصلة، وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة برفع تقارير عن أثر العولمة على التنمية الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقارير الحكومات الوطنية.

وثمة فهم مشترك بأن الاستقرار العالمي في المستقبل يعتمد على قدرة المجتمع الدولي على زيادة الزخم في التنمية الاقتصادية وعلى قدرة الحكومات الوطنية على تحسين توصيل الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم، وعلى خلق فرص عمل جديدة. ومن خلال تسريع معدل النمو والتنمية في البلدان النامية يمكن القضاء على الفقر.

وعلى أساس التزامات كوبنهاغن، عجلت معظم البلدان النامية خطاها، على المستوى المحلي، للوفاء بمسؤولياتها الأساسية. ومع ذلك، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات يعوقها الافتقار إلى الموارد الخارجية الضرورية الكافية. ومما لا شك فيه أن الأهداف لا يمكن تحقيقها إذا كانت كل الموارد تستنفد في إعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات، ولا يترك إلا النذر اليسير من الموارد لتنفيذ البرامج. ولذلك، فإن الأمم المتحدة هي أفضل هيئة لتعزيز الدعم الذي تحتاجه البلدان النامية من بقية المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، من الحتمي أن ينظر المجتمع الدولي في نهج جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية، تقوم على أساس النمو والاستقرار والإنصاف وبالمشاركة والاندماج الكاملين للبلدان النامية في عولمة الاقتصاد العالمي.

والتقدم البطيء بشكل مؤلم، الذي حققته معظم البلدان النامية في هذا الصدد خير دليل على أن معظم هذه البلدان لم تستفد من العولمة، مع التسليم بأن عوامل

أخرى أسهمت في خفض مستويات التقدم. وعلى الرغم من أن هناك التزامات قطعت في كوبنهاغن لتوفير التعاون والمساعدة، فإن الدعم المتوقع من البلدان المتقدمة النمو لم يكن في المتناول في جميع الأحوال. وبدلا من ذلك سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا وصل إلى مستوى يقل عن ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهذا يمثل أقل من ثلث هدف الـ ٠,٧ في المائة الذي توخته الأمم المتحدة.

ولا بد لي من أن أوجه كلمة تحذير هنا. إذا لم يتم عكس اتجاه هذه الحالة، بحيث يكون هناك امتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا، وللالتزامات المتعهد بها بتقديم موارد جديدة وإضافية، فإن أهداف قمة كوبنهاغن ستصبح قصة فشل ذريع، وبالتالي ستزعزع الثقة في كل جهود الأمم المتحدة في عملية التنمية الاجتماعية.

وفي معالجة كل هذه العوامل، ينبغي للجمعية العامة أن تعمل أيضا في الدورة الاستثنائية القادمة على إيجاد حلول لافتقار البلدان إلى القدرة اللازمة للتعامل مع الكوارث الطبيعية المدمرة، ومع الآثار الضارة لحالات تغير المناخ والجفاف المتكررة. ومرة أخرى أقول إن البلدان النامية كثيرا ما تجد نفسها غير مستعدة ومصابة بشدة، وبالتالي لا يكون أمامها من خيار سوى إعادة توجيه الموارد الضئيلة المتاحة لها إلى عمليات التعمير.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن معظم بلداننا النامية أخذت بزمام المبادرة في معالجة مشاكلها، وأنه ما زالت هناك حاجة لالتزام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية في عمليات بناء القدرات، وبتعبئة الموارد، وتمويل المشاريع، ونقل التكنولوجيا، وبإلغاء الديون. فعندئذ يمكن تحقيق تقدم في استئصال شأفة الفقر. لذلك يأمل وفد بلادي في أن تتولى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في جنيف، والمعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، معالجة هذه القضايا.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي اعتمد قبل أربعة أعوام، أشار إلى ما يلي:

"نشهد في بلدان تقع في جميع أنحاء العالم اتساع الرخاء بالنسبة للبعض، يصحبه، لسوء الحظ، اتساع الفقر بالنسبة للبعض الآخر على نحو يعجز عنه الوصف، وهو تناقض صارخ لا يمكن قبوله ويلزم تصحيحه عن طريق اتخاذ إجراءات عاجلة". (A/CONF/166/9، الفقرة ١٣)

وتتجلى الأهمية الآنية لهذا التقييم وصلته الوثيقة بالحالة الحاضرة بصورة واضحة. وعلاوة على ذلك، تزايدت ثروات الدول عشر مرات خلال فترة الـ ٥٠ عاما الأخيرة، كما نمت التجارة الدولية نموا أسيا.

ولا يزال التحدي الأكبر الذي يتعين التصدي له في هذا القرن الذي شارف على الانتهاء هو الفقر الذي كان الموضوع الرئيسي لقمة كوبنهاغن العالمية. وينبغي أن تهدف إجراءاتنا المشتركة على الصعيدين الوطني والعالمي إلى تنفيذ الالتزامات الـ ١٠ التي تعهد بها رؤساء دولنا وحكوماتنا. وصحيح أننا ما زلنا بعيدين عن إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية لتلك الالتزامات التي وافقت عليها ١٨٦ دولة بحرية؛ ومع ذلك، يرحب وفد بلادي بحقيقة أن الأمم المتحدة والمجموعة الكاملة للمؤسسات الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، أعادت تركيز أولوياتها على قضايا التنمية الاجتماعية. وهذا التغيير في النظرة إلى الأمور يلقى الترحيب. ومن المهم الآن ترجمة هذا التغيير إلى عمل ملموس من خلال تخصيص موارد كافية لتحقيق أهداف كوبنهاغن المتفق عليها.

وتحاول السنغال قدر استطاعتها، في سياق اقتصادي غير مؤات تماما، تنفيذ برنامجها الوطني لمكافحة الفقر بدعم من شركائها الإنمائيين. وهذا البرنامج، الذي اعتمد في عام ١٩٩٧، بعد مناقشات واسعة مع مجتمعات لامركزية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمانحين، يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الأكثر فقرا، وذلك بزيادة دخل الفقراء من خلال النهوض بالمشاريع الصغيرة، والأنشطة المدرة للدخل؛ وتحسين توفير الموارد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وإنشاء نظام دائم لمتابعة أحوال الأسر المعيشية.

وبغية تخفيف حدة الفقر بدرجة لموسة، تسعى حكومة بلادي إلى إصلاح اقتصادها، وتعجيل معدل النمو فيها، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية قطاعها الخاص الذي

ينبغي أن تؤخذ مساهمته في مكافحة الفقر بعين الاعتبار في كل مكان. وتشدد حكومة بلادي بشكل خاص على النهوض بالموارد البشرية، وعلى التعليم الأساسي وعلى تجريد الخدمات الصحية من الطابع المركزي. ونحن نولي الأولوية لنهج شامل ومتكامل وقائم على المشاركة العامة في تنفيذ البرامج الوطنية والقطاعية لمكافحة الفقر. كما أنشأنا تواصندوق عمل وطني للتوظف يستهدف ضمن جملة أمور تخفيف الضغط الناجم عن البطالة، وتشجيع التوظيف المحلي وتوظيف الفئات المحرومة. كما أن خطة السنغال الوطنية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجاري تنفيذها حاليا - تولي أولوية قصوى لمكافحة الفقر، وتشجيع العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي.

وتواجه البلدان النامية عقبات عديدة تشمل: انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتدني مستوى الاستثمار المنتج المباشر؛ والديون؛ والصعوبات التي تواجهها منتجات بلدان الجنوب في السعي للوصول إلى الأسواق العالمية. تضاف إلى ذلك التحديات الكبرى الجديدة الناجمة عن عولمة لم تتم السيطرة عليها بعد. ونتيجة لذلك، توجد حاجة عاجلة إلى تنفيذ الالتزام ٧ لقمة كوبنهاغن لصالح أفريقيا وأقل البلدان نموا.

ويرحب وفد بلادي بحقيقة أن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية باستعراض تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن أدخلت في حسابها كل هذه البارامترات. وتقرير الأمين العام عن متابعة نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يعترف بوضوح تام بأن التقدم في مكافحة الفقر والبطالة قد تباطأ بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تعين أن يواجهها عدد من البلدان، والتي تفاقمت بسبب الأزمة المالية الأخيرة والصراعات المختلفة في أفريقيا.

وبذلك، وكما أوضح بجلاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية في عام ١٩٩٩، يكون للمجتمع الدولي دور حاسم يضطلع به في دعم الإجراءات التي تتخذ للقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة المنتجة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية بغية ضمان تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية المتفق عليها.

وترحب حكومتي بعرض الحكومة السويسرية استضافة الدورة الاستثنائية المعنية بتقييم نتائج كوبنهاغن + ٥، والتي ستعقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتود أن تعرب عن امتنانها للسلطات السويسرية - على ما اتخذته بالفعل وما تنوه اتخاذه من تدابير لضمان النجاح التام لتلك الدورة، ولتعزيز مشاركة البلدان النامية فيها.

وأود أن أعرب أيضا عن امتناني وتأييدي لرئيس اللجنة التحضيرية، السيد كريستيان ماكييرا سفير شيلي ونائب ممثلها الدائم، لالتزامه الشخصي وتواجده المستمر خلال عملية التفاوض برمتها.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في ٢١ أيلول/سبتمبر، بشأن الترتيبات المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية وبشأن اعتماد وثائق تفويضها ينبئ بمفاوضات أكثر سهولة بشأن الوثائق الموضوعية. ويأمل وفدي أن تتمكن اللجنة التحضيرية بعد انتهاء دورتها الموضوعية الثانية التي ستعقد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠، من اعتماد مجموع الوثائق التي تم التفاوض بشأنها ككل، بروح التنازل المتبادل والتوفيق. وهو أمل يزيد من مشروعيته، أننا جميعا قد توصلنا إلى اتفاق حول طبيعة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن غير القابلة للتفاوض.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يكتسب تناول الجمعية العامة لهذا البند في هذه الدورة أهمية خاصة في ضوء كونها المرة الأخيرة التي تتناول فيها الجمعية هذا البند قبل عقد الدورة الاستثنائية لاستعراض نتائج مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية في حزيران/يونيه القادم.

هذه المناسبة تفرض علينا ولا شك مسؤولية خاصة لاستعراض وتقييم ما آليناه على أنفسنا من التزامات منذ ما يقرب من خمسة أعوام مضت، ومدى التقدم الحادث في وضع برنامج عمل كوبنهاغن موضع التطبيق بصفة عامة.

لقد برز في مصر منذ عام ١٩٨٢ إدراك للحاجة إلى صياغة استراتيجية للتنمية الاجتماعية المتكاملة، أي ثلاثة عشر عاما قبل مؤتمر كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ وتم ذلك في إطار الاستجابة لدعوة الرئيس مبارك لذلك الهدف تحت شعار "مصر الغد". وقد بدأت مصر منذ ذلك الحين برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتحقيق النمو الاقتصادي الهادف لتحسين مستوى معيشة الشعب المصري. وفي نفس الوقت صاحب ذلك إنشاء شبكات

أمان اجتماعي لحماية الفئات الفقيرة والضعيفة بالمجتمع. ويمكن القول بلا مبالغة أن مصر بذلك بدأت في تنفيذ أغلب التزامات قمة التنمية الاجتماعية بسنوات سابقة على التعهد بها في عام ١٩٩٥.

إننا ملتزمون في مصر بتحديد خريطة التنمية الاجتماعية بعدة نقاط أساسية نمارسها بالفعل اتساقا مع التزامات كوبنهاغن، وذلك من خلال: أولا، تحقيق توازن أكبر بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؛ ثانيا، الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية والمادية للفرد المصري مع دعم القيم الأسرية لضمان سلامة النسيج الاجتماعي؛ ثالثا، الالتزام بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله؛ رابعا، إشباع الاحتياجات الأساسية عند كل مواطن؛ خامسا، إزالة الحواجز التي تعوق انضمام الفئات الضعيفة والمهمشة إلى دائرة المجتمع الفعال؛ سادسا، الاهتمام بالمرأة، وضمان تقدمها المستمر، وتحقيق فاعليتها في نشاط الدولة وخدمة المجتمع؛ سابعا، الاهتمام بالأطفال، حيث أنهم يمثلون المستقبل، ومن أجلهم أعطت الدولة الأولوية في خطط التنمية للصحة والتعليم والبيئة؛ ثامنا، تشجيع رجال الأعمال والقادرين على المشاركة الكاملة في تنفيذ السياسات المتصلة بالتنمية الاجتماعية عن طريق التبرعات.

وقد قامت مصر بجهود مكثفة سعيا وراء تحقيق التقدم الاجتماعي، وبما يتسق مع التزامات القمة الاجتماعية. وخصصت لذلك ما يقرب من ٣٠ في المائة من ميزانية الحكومة للقطاع الاجتماعي، وخاصة قطاعات الصحة والتعليم ودعم الاحتياجات الأساسية، بما يزيد بكثير عما تطالب به توصية الـ ٢٠/٢٠ المنبثقة عن كوبنهاغن. وقد يبقى على الدول المانحة الالتزام بما يخصها في هذه المعادلة.

ويقودني التذكير بالتزامات الدول المانحة إلى قضية حيوية، ألا وهي قضية القضاء على الفقر، والتي وضعتها قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية على صدر أولويات العمل الدولي التي تتطلب تضافر كافة الجهود الوطنية والدولية لمعالجتها.

ونحن إذ نسلم بأن مسؤولية تحقيق التنمية الاجتماعية والنهوض بالأداء الاقتصادي والقضاء على الفقر هي مسؤوليات وطنية في الأساس، فإنه لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا بالالتزام الجماعي والجهود الجماعية للمجتمع الدولي، وهو ما أكدته مبادئ وأهداف قمة كوبنهاغن.

لقد أبرزت تقارير الأمين العام المقدمة للمتابعة، تعذر الوفاء بعدد من الأرقام المستهدفة المحددة في برنامج عمل كوبنهاغن في غضون الفترة المتفق عليها، كما أبرزت أن التقدم الذي لوحظ في مكافحة البطالة والفقر قد تلاشى في عدد من الدول النامية نتيجة المصاعب الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول والتي نجمت عن أزمة الأسواق المالية الدولية والتطورات الأخرى ذات الصلة.

وقد أشار وزير خارجية مصر في بيانه أمام الجمعية العامة إلى أن التهميش المتزايد لدور الدول النامية على المسرح الاقتصادي الدولي - وخصوصا الدول الأقل نموا وأغلبها في قارة أفريقيا - ينذر بخلق خطوط مواجهة جديدة بين الشمال والجنوب تحركها معايير اقتصادية وتنموية غير عادلة، قد تؤثر سلبا على استتباب الاستقرار الدولي.

إن ظاهرة العولمة بمزاياها ومثالبها تفرض وضع سياسات تراعي تأثير هذه الظاهرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وإدراكا لذلك، ولضرورة إنشاء آلية لمراجعة برامج التنمية من حيث ما تم إنجازه وما ينقص حاليا، ولتقييم عوامل الفشل والنجاح، بدأت مصر في صياغة عقد اجتماعي جديد في شكل استراتيجية تنمية اجتماعية متكاملة، بشراكة كاملة بين الدولة والمجتمع المدني.

وقد تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات الحكومية معنية بالتنمية الاجتماعية كخطوة أولى في هذا الاتجاه. كما عقدت في القاهرة في شهر أيار/مايو الماضي، تحت رعاية السيدة قرينة رئيس الجمهورية، وبمشاركة كبار المسؤولين في الدولة، وخبراء وطنيين ودوليين بارزين، ندوة تحضيرية للمؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية بمصر الذي سيعقد تحت رعاية رئيس الجمهورية. وتتطلع مصر لعرض تجربتها في هذا المجال في مؤتمر الاستعراض القادم لقمة التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠.

وفي نفس الوقت، قدمت مصر التي ترأس مجموعة الـ ١٥ الاقتصادية للدول النامية ورقة تعكس رؤية المجموعة بشأن استراتيجية شاملة للتشغيل، إلى الدورة

السابعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي، لمراعاتها في برنامج هذه المنظمة الدولية. كما قدمتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المنصرمة، وهو ما يلزم مراعاته أيضا في المراجعة القادمة لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ولمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة ولأزمة الأسواق المالية.

مع قرب موعد دورة الجمعية العامة الاستثنائية لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تزداد أهمية تضافر جهود كافة الأطراف في التحضير لها وفي تنفيذ إعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاغن. وأن وفد بلادي يتطلع، في هذا السياق، للمشاركة البناءة في أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): أعربت حكومة إكوادور في مناسبات مختلفة عن التزامها القوي بالتنمية الاجتماعية وبتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وأعرب ممثل المكسيك وهو يتكلم باسم مجموعة ريو عن موقفنا في هذا الصدد. بيد أنني أود أن أتطرق إلى بعض القضايا الوطنية التي أرى أن لها صلة بمناقشتنا اليوم.

فأولا، أود التأكيد على أن حكومة إكوادور في سعيها لتحقيق التنمية التي محورها الإنسان كان عليها أن تواجه تحدي إعادة تشكيل الآليات الاجتماعية والسياسية القائمة. فعالمنا المعولم يقتضي ذلك، كما يقتضيه نوع الكوكب الذي نرغب في تركه لأبنائنا الذين نعمل من أجل خيرهم.

والبرنامج الاجتماعي الذي اعتمدته الحكومة الوطنية والذي يهدف في المقام الأول إلى تخفيض الفقر، أدى إلى انخفاض المؤشر الوطني للفقر - أي النسبة المئوية لمن يعيشون في ظروف الفقر - بنسبة تتراوح بين ٤ و ٧ نقاط مئوية سنويا، أي من ٦٢ في المائة إلى ٥٨ أو ٥٥ في المائة. وهدفنا هو أن يهبط هذا المؤشر إلى أقل من ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

وتشن الحرب على الفقر الآن في إطار عمل شامل تترابط فيه القضايا الاجتماعية ترابطا وثيقا مع القضايا الاقتصادية. وفي هذا النهج، يقتضي بلوغ هدف تخفيض الفقر بذل جهود مشتركة ومضاعفة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتنشيط الاقتصاد الوطني وكفالة قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وتعزيز الموارد البشرية، وتنفيذ الإصلاح الحكومي، وإحداث تغييرات هيكلية عميقة. والعمل القائم على هذا النهج المتكامل الذي يأخذ في الحسبان أسباب الفقر التي لا تعد ولا تحصى هو وحده الذي سيمكننا من بلوغ هدفنا المتمثل في تخفيض الفقر.

ثانيا، وفيما يتعلق بمبادئ برنامج إكوادور الاجتماعي، نعطي الأولوية في سياق برنامج التقشف المالي، لما يلي: التضامن مع أشد الناس فقرا؛ والإنصاف والحقوق؛ والمشاركة الاجتماعية على أساس الخبرة؛ واستخدام السياسة الاجتماعية أداة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ ووضع أولويات لإلغاء المركزية، بقصد تعزيز الديمقراطية؛ والتشديد على جودة الإدارة؛ والمرونة في التنفيذ مع مراعاة الظروف المحلية؛ والتعاون.

وحدد برنامج عملنا المجالات التالية للتدخل الاجتماعي: التعليم والشؤون الثقافية؛ والرعاية الصحية والتغذية؛ ورفاه المواطنين؛ والعمالة. وفي مجال التخطيط واتخاذ القرارات نركز أيضا على اتباع نهج شامل يهدف إلى الأمن الاجتماعي وحماية البيئة.

ومن المهم أيضا التأكيد على أن المبالغ المخصصة للإنفاق الاجتماعي تتألف من ٨٣ في المائة من الموارد الوطنية وحوالي ١٧ في المائة من موارد خارجية - منها ١٦,٣ في المائة من ائتمانات خارجية و ٠,٧ في المائة من موارد خارجية لا تسترد. وفي هذا دلالة واضحة على أننا نفي بالتزاماتنا. غير أننا نسلم أيضا بأهمية التعاون الدولي. وكما ذكرنا في مناسبات أخرى فإننا جد منشغلين إزاء الهبوط الملحوظ في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي التعاون الدولي ككل.

وختاما لهذا الموجز المختصر لبرنامجنا الاجتماعي، أود أن أعيد التأكيد على التزام إكوادور بضمان أن تصبح المشاركة الاجتماعية أمرا واقعا. ولهذا السبب يستند برنامج عملنا الوطني إلى عملية مستمرة من المشاورات واتخاذ القرارات والمتابعة والتقييم لكل الأنشطة التي يشملها البرنامج، مع التكامل على الصعد المناسبة مع الفئات المنظمة وغير المنظمة، كتلك التي تضم الرجال والنساء والأجيال المختلفة والشباب والسكان الأصليين والشعوب الأفريقية الاستوائية.

كذلك يركز برنامج العمل على مشاركة الأفرقة المتخصصة من المجتمع المدني في تنظيم وإدارة شتى أنواع الخدمات الاجتماعية العامة. وهذه تشمل المنظمات المجتمعية كالجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية والكنائس والجامعات والرابطات المهنية وغيرها. كما يركز البرنامج على إنشاء وتنفيذ هيئات رصد تشاركية لكفالة جودة الخدمات العامة المتمركزة حول المستفيدين.

وواضح أن هذا يمثل تحديا هائلا. بيد أننا نرى أن الإنجازات الرئيسية تستلزم الوقت والصبر والعزيمة. ويبدأ كل مشروع بحجر زاوية. وفي هذه الحالة لدينا مخطط أساسي، ونثق أننا بمساعدة المجتمع الدولي سنتمكن من إكمال المهمة.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يعرب عن تأييده لبيان ممثل غيانا حول تنفيذ برنامج وتوصيات مؤتمر قمة كوبنهاغن.

إن معالجة الجمعية العامة لهذا الموضوع يجسد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي على تطبيق ما حققته هذه القمة من استراتيجية عالمية مشتركة تهدف إلى إيجاد حلول موضوعية وعملية للمشاكل الاجتماعية المتنامية، ولا سيما ما يتصل منها بالمسائل ذات الأولوية في برنامج العمل، وهي القضاء على الفقر، وخفض مستوى البطالة، وتحقيق التكامل الاجتماعي.

وبالرغم من بعض المؤشرات الإيجابية التي تحققت في بعض الدول تنفيذا لالتزامات كوبنهاغن، فإن هذه الجهود لم ترتق إلى المستوى الذي تتطلع إليه البشرية في تحقيق النقلة النوعية للأوضاع الاجتماعية لشعوب الدول النامية، وخصوصا أكثرها تضررا. فالتقارير العالمية الراهنة ما زالت تشير إلى وجود ما يزيد عن بليون وربع نسمة أكثرهم من فئة الشباب والنساء والأطفال يعيشون في فقر مدقع، ومحرومين من أبسط خدمات الغذاء والمياه الصالحة للشرب، كما يعاونون من الأمراض والجهل والبطالة واللجوء البشري الناجم سواء عن مظاهر العنف والصراعات، أو الكوارث والأزمات الطبيعية.

إننا وإذ ندرك الصعوبات التي يواجهها العديد من الدول النامية - ولا سيما أقلها نموا - والناجمة عن شحة الموارد المالية، وتنامي ديونها الخارجية، فضلا عن الأبعاد المتباينة التي أفرزتها المتغيرات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحرير الأسواق العالمية، نؤمن بأن معالجة هذه الظواهر والحالات، يتطلب تكاتف الجهود والمساعي الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصا في مجال احتواء الشواغل المشتركة المتصلة بأوضاع الأسرة والشباب والطفل والمرأة وكبار السن والمعوقين، وتطوير آليات خدمات التعليم والصحة والرعاية لجميع المجتمعات، وبما يحقق بيئة دولية منصفة وعادلة تساهم في استتباب السلم والأمن الدوليين.

إن دولة الإمارات حرصت على انتهاج سياسات وتدابير إنمائية تتمشى مع طبيعة المتغيرات الوطنية والدولية، وتنسجم مع معتقداتها وتراثها وعاداتها المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء. والتزاما منها بتحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن عمدت دولة الإمارات إلى تطوير تشريعاتها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ خطط إنمائية طموحة تهدف إلى الارتقاء بتنمية الموارد البشرية وتطوير وتحديث المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية والثقافية والخدماتية الأخرى، فضلا عن رصد المستلزمات المالية لتأهيل المسنين والمعوقين ضمانا لاندماجهم في البرامج الإنمائية الوطنية. كما حرصت على توفير الفرص

المختلفة لمواطنيها من الرجال والنساء على حد سواء، من أجل تحقيق النقلة النوعية لكافة جوانب الحياة الحضارية والقيم الإنسانية، وترسيخ مفاهيم الترابط الأسري والمجتمعي.

كما وأن اهتمام دولة الإمارات لم يقتصر على الصعيد الداخلي فحسب، وإنما امتد لميادين التعاون مع الفعاليات التنموية الثنائية والإقليمية والدولية. فساهمت في بناء المدارس والمستشفيات ودور الأيتام وغيرها في العديد من البلدان النامية، ومنحت القروض الميسرة لبعضها الآخر، واستضافت العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التدريبية المعنية بالشؤون الاجتماعية والبيئة والسكان والقطاعات الإنمائية الأخرى المختلفة.

وختاما فإننا نأمل من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي من المزمع انعقادها في جنيف عام ٢٠٠٠، بأن تحقق أهدافها التي نتطلع إليها والتي يأتي في مقدمتها التأكيد على التزامات الدول إزاء ما جاء في برنامج عمل وتوصيات مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.